

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٨٩٧٣

الأربعاء، ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد نيينزيا/السيد بوليانسكي	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	ألبانيا .	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة .	السيد البستاني
	أيرلندا .	السيدة بيرن ناسون
	البرازيل .	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين .	السيد جانغ جون
	غابون .	السيد دومبيني نديغنا
	غانا .	السيدة أبونغ - نيتيري
	فرنسا .	السيدة غاسري
	كينيا .	السيد كيماي
	المكسيك .	السيدة بوينروسترو ماسيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .	السيد إيكسلي
	النرويج .	السيدة يول
	الهند .	السيد تيرومورتي
	الولايات المتحدة الأمريكية .	السيد ميلز

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-26569 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

ويجب تعزيز السلطة الفلسطينية وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الإجراءات المتخذة لتحقيق هذه الغاية.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل إسرائيل إلى المشاركة في هذه الجلسة. وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وأعطي الكلمة الآن للسيد فينسلاند.

السيد فينسلاند (تكلم بالإنكليزية): شهد هذا الشهر استمرارا مثيرا للقلق للاتجاهات التي أشرت إليها مرارا في مجلس الأمن، ولا سيما التدهور المزعزع للاستقرار في الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة. ففي جميع أنحاء الضفة الغربية، يستمر العنف اليومي. وتتصاعد التوترات في القدس الشرقية ومخيمات اللاجئين. ولا يزال عنف المستوطنين مصدر قلق بالغ. وتمضي المستوطنات وعمليات التخطيط غير القانونية قدما بإطراد، إلى جانب عمليات الهدم والإخلاء، بما في ذلك في القدس وحولها. وتزيد هذه العوامل من تجزئة الأراضي في الضفة الغربية وتقوض السلطة الفلسطينية وتزيد من تآكل آفاق السلام.

وفي الوقت نفسه، لا تزال السلطة الفلسطينية تواجه أزمة مالية طويلة الأمد، تقوض بشدة قدرتها على تقديم الخدمات وقد أدت إلى إصابة الاقتصاد بالشلل. وتشكل الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، التي تقودها السلطة الفلسطينية، خطوة أولى حاسمة لتغيير تلك الحالة.

وقد أدى الحوار الرفيع المستوى بين القيادة الإسرائيلية والفلسطينية إلى التزامات جديدة بالترحيب وبعض الخطوات الاقتصادية، ولكن يجب تحويل تلك الجهود بسرعة إلى إنجازات كبيرة ودائمة وتوسيع نطاقها بشكل كبير، إلى جانب إجراء كلا الجانبين لتغييرات في السياسات.

ونحيط علما بالجهود التي بذلتها إسرائيل مؤخرا للحد من عنف المستوطنين في الضفة الغربية وتجنب اتخاذ مزيد من الخطوات الاستفزازية في القدس.

وفي غزة يسود حاليا هدوء هش. ومع ذلك، وفي غياب تغيير جوهري، فإن ذلك الأمر مؤقت فحسب. وتؤدي سيطرة حماس على القطاع والانقسامات الفلسطينية ونظام الإغلاق الإسرائيلي إلى خلق جيل شهد حروبا وأزمات إنسانية متعددة ولم يشهد سوى آفاق قليلة لحياة أفضل. وتماشيا مع القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، ينبغي لإسرائيل أن تواصل تخفيف القيود المفروضة على حركة البضائع والأشخاص من غزة وإليها، بهدف رفعها في نهاية المطاف.

واستمر العنف اليومي في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي الضفة الغربية المحتلة، قُتل ستة فلسطينيين، من بينهم طفلان، على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية خلال المظاهرات والاشتباكات وعمليات التفتيش والاعتقال والهجمات والهجمات المزعومة ضد الإسرائيليين وحوادث أخرى، وأصيب ٢٠٥ فلسطينيين، من بينهم ٢٥ طفلا. ونفذ المستوطنون الإسرائيليون أو غيرهم من المدنيين ٥٥ هجوما على الفلسطينيين، ما أسفر عن إصابة ١٨ شخصا و/أو إلحاق أضرار بالملكات الفلسطينية.

وإجمالا، أصيب تسعة مدنيين إسرائيليين، من بينهم امرأة وطفلان على الأقل، وثمانية من أفراد الأمن الإسرائيليين على أيدي فلسطينيين في اشتباكات وحوادث إطلاق نار وطعن وهجمات صدم بسيارات وإلقاء حجارة وقنابل مولوتوف وغيرها من الحوادث. وفي المجموع، نفذ

زجاجة حارقة عند إطلاق النار عليه. وكل الخسائر في الأرواح أمر مؤسف للغاية، وأكرر أن الأطفال يجب ألا يكونوا أبدا هدفا للعنف أو أن يتعرضوا للأذى. ويجب على قوات الأمن أن تمارس أقصى قدر من ضبط النفس وألا تستخدم القوة المميتة إلا عندما يكون ذلك أمرا لا مفر منه تماما من أجل حماية الأرواح.

ولا يزال العنف المتصل بالمستوطنين مصدر قلق طوال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٢١ كانون الثاني/يناير، قام المستوطنون، على مقربة من قرية بورين، بالقرب من نابلس، بإصابة خمسة نشطاء إسرائيليين شاركوا في نشاط لزراعة الأشجار مع فلسطينيين محليين، وأضرموا النار في إحدى سياراتهم وألقوا بأحرقا بأخرى. وفي ٧ شباط/فبراير، ألقى القبض على ثلاثة من سكان البويرة الاستيطانية جيفات رونين للاشتباه في تورطهم في ذلك الهجوم. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، قاد مستوطنون إسرائيليون قافلة عبر بلدة حوارة الفلسطينية، بالقرب من نابلس، ورشقوا الفلسطينيين وسياراتهم ومتاجرهم بالحجارة وتسببوا في أضرار كبيرة. وأصيب ثلاثة فلسطينيين، من بينهم صبي يبلغ من العمر ١٧ عاما. وفتحت الشرطة الإسرائيلية تحقيقا وأعلنت في ١٦ شباط/فبراير عن اعتقال ١٧ إسرائيليا فيما يتعلق بذلك الحادث. وفي أعقاب تلك الحوادث، أدان عدد من كبار أعضاء الحكومة الإسرائيلية وأعضاء الكنيست أعمال العنف التي يقوم بها المستوطنون وتعهدها بالعمل على مكافحتها. وأحيط علما بهذه البيانات البناءة وأحث على اتخاذ إجراءات ملموسة تتماشى مع التزام إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، بضمان سلامة وأمن السكان الفلسطينيين. وأكرر التأكيد على وجوب محاسبة مرتكبي جميع أعمال العنف وتقديمهم بسرعة إلى العدالة.

وفيما يتعلق بتوسيع المستوطنات، قدمت لجنة التخطيط التابعة لمقاطعة القدس في ٢٤ كانون الثاني/يناير خططا لبناء نحو ٤٠٠ وحدة سكنية جديدة بدلا من ٨٠ وحدة سكنية قائمة في مستوطنة جيلو في القدس الشرقية المحتلة.

وفي ١ شباط/فبراير، نشر النائب العام الإسرائيلي رأيا قانونيا يسمح للسلطات الإسرائيلية بتقديم خطط لبناء مستوطنة في البويرة

الفلسطينيون ١٠٨ هجمات على المدنيين الإسرائيليين، مما أسفر عن وقوع إصابات وأضرار في الممتلكات الإسرائيلية.

وفي ٨ شباط/فبراير، دخلت قوات الأمن الإسرائيلية نابلس، في المنطقة ألف من الضفة الغربية المحتلة، وقتلت ثلاثة فلسطينيين في سيارة. ووفقا للسلطات الإسرائيلية، فإن الثلاثة كانوا أعضاء في خلية نفذت هجمات على القوات الإسرائيلية وكانوا يخططون لشن هجمات أخرى وحاولوا إطلاق النار على قوات الأمن الإسرائيلية أثناء الحادث. وفي وقت لاحق، أعلنت كتائب شهداء الأقصى التابعة لفتح أن هؤلاء الرجال أعضاء فيها. وأدان مجلس الوزراء ووزارة الخارجية الفلسطينيان عملية القتل، ووصفاها بالاغتيال وطالبا بإجراء تحقيق دولي. واحتج الفلسطينيون في جميع أنحاء الضفة الغربية على عملية القتل، وأعلن عن إضراب عام في بعض المناطق.

وفي ١٣ شباط/فبراير، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية رميا بالرصاص صبيا فلسطينيا يبلغ من العمر ١٦ عاما في قرية سيلة الحارثية بالقرب من جنين. وقتل الصبي وسط اشتباكات اندلعت بعد دخول القوات الإسرائيلية القرية لهدم منزل عائلة أحد منفذي الهجوم بإطلاق النار الذي وقع في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢١ وأسفر عن مقتل مدني إسرائيلي. وفي ١٥ شباط/فبراير، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية رميا بالرصاص فلسطينيا يبلغ من العمر ١٩ عاما في قرية النبي صالح بالقرب من رام الله. ووقع الحادث بالقرب من نقطة تفتيش إسرائيلية في مواجهة بين قوات الأمن الإسرائيلية ومجموعة من الشباب، وتفيد التقارير بأن الرجل أصيب في ظهره.

وفي ١٨ شباط/فبراير، وخلال مظاهرات في قرية بيتا، بالقرب من نابلس، أصيب ٢٦ فلسطينيا، من بينهم أربعة بالخيرة الحية. وكان اثنان من المصابين مسعفين من جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. وفي ٢٢ شباط/فبراير، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على صبي فلسطيني يبلغ من العمر ١٣ عاما في الخضر، بالقرب من بيت لحم. وقامت قوات الأمن الإسرائيلية بإجلاء الصبي الذي أعلن عن وفاته في وقت لاحق. ووفقا لتقارير متضاربة، كان الصبي يرمي الحجارة أو

التففيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. ودعا المجلس المركزي في بيانه الختامي إلى وقف التنسيق الأمني وتعليق الاعتراف بإسرائيل إلى أن تعترف بالدولة الفلسطينية على أساس حدود حزيران/يونيه ١٩٦٧ وتوقف النشاط الاستيطاني، وكرر القرارات الصادرة عن الاجتماع السابق للمجلس المركزي.

وأكد مرة أخرى أن الوضع المالي للسلطة الفلسطينية ما زال مزرياً. فالإيرادات لا تواكب النفقات اللازمة، مما يؤدي إلى تراكم الديون، كما أن الاستثمار في قطاعات هامة، بما في ذلك الصحة والتعليم والهيكل الأساسية، يكاد يكون معدوماً. ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة من جانب السلطة الفلسطينية وإسرائيل والجهات المانحة لتجنب انهيارها المالي وتمهيد الطريق لإجراء إصلاحات مالية طويلة الأجل. وتحقيقاً لهذه الغاية، أرحب بالعمل الحالي الذي تقوم به بعثة صندوق النقد الدولي لدعم العمل الهام الذي تقوم به السلطة الفلسطينية بشأن الاستقرار المالي والإصلاح المالي. ومن المتوقع أن يقدم صندوق النقد الدولي تقريره إلى لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية للفلسطينيين في وقت لاحق من فصل الربيع. كما أرحب بالجهود التي تبذلها إسرائيل حالياً لتيسير وصول العمال الفلسطينيين من غزة والضفة الغربية إلى سوق العمل في إسرائيل، وهو ما ينبغي أن يستمر.

وفيما يتعلق بغزة، لا يزال تخفيف القيود المفروضة على دخول المواد إلى غزة أولوية رئيسية. وأرحب بمشاركة الطرفين في هذا الصدد خلال الأسابيع الماضية، بما في ذلك دخول الإسمنت الأبيض إلى غزة، اللازم لإعادة الإعمار، ولكن لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. وتواصل الأمم المتحدة أن تسلط الضوء لحكومة إسرائيل على المواد ذات الأولوية التي تحتاج إلى دخول غزة، وذلك إلى حد كبير لاستخدامها في مشاريع الأمم المتحدة في مجالات الصحة والمياه والصرف الصحي، التي طلب بعضها قبل أكثر من عام. وتؤثر التأخيرات الكبيرة في الموافقة على المواد المدرجة في إطار آلية إعادة إعمار غزة على العمليات الإنسانية، وينبغي أيضاً حلها دون تأخير.

الاستيطانية إيفياتار التي تم إخلاؤها جزئياً والإذن بإجراءات تخطيط معجلة لهذا الغرض. وقد صدر هذا الرأي في أعقاب مسح ميداني أجرته الإدارة المدنية الإسرائيلية. ويتطلب النهوض بالخطة قراراً من وزير الدفاع الإسرائيلي. وأكرر أن جميع المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي ولا تزال تشكل عقبة كبيرة أمام السلام.

وقد قامت السلطات الإسرائيلية بهدم ٧٢ مبنى مملوكاً للفلسطينيين في المنطقة جيم وسبعة في القدس الشرقية أو مصادرتها أو إجبار أصحابها على هدمها، مما أدى إلى تشريد ٧٣ فلسطينياً، بمن فيهم ٣٢ طفلاً. ونفذت عمليات الهدم بسبب عدم وجود تراخيص بناء صادرة عن إسرائيل، وهو أمر يكاد يكون من المستحيل على الفلسطينيين الحصول عليه. وما زلت أشعر بقلق خاص إزاء احتمال طرد عدد من الأسر الفلسطينية من منازل تعيش فيها منذ عقود في حي الشيخ جراح وسلوان في القدس الشرقية المحتلة.

وفي ٣٠ يناير/كانون الثاني، أذنت السلطات الإسرائيلية بطرد أسرة فلسطينية مكونة من ١١ شخصاً، بينهم أربعة أطفال، من منزلهم في حي الشيخ جراح خلال شهر مارس/آذار. وفي أعقاب ذلك القرار، ازدادت حدة التوتر في الحي، اقترانا بمرور تقارير عديدة عن وقوع مشاجرات عنيفة وإلحاق أضرار بالمتلكات. وتصاعدت الحالة الحساسة أصلاً في ١٣ شباط/فبراير، عندما أنشأ عضو يميني متطرف في الكنيست الإسرائيلي مكتباً مؤقتاً بالقرب من منزل الأسرة ودعا مؤيديه إلى المجيء إلى الحي. وفي ٢٢ شباط/فبراير، علقت محكمة إسرائيلية عملية الإخلاء، في انتظار البت في طلب استئناف قدمته الأسرة، ويرتهن ذلك بإيداع الأسرة ما يقرب من ٨٠٠٠ دولار كضمان. وأدعو السلطات الإسرائيلية إلى إنهاء تشريد الفلسطينيين وطردهم والموافقة على خطط إضافية تمكن الفلسطينيين من البناء القانوني وتلبية احتياجاتهم الإنمائية.

في الفترة من ٦ إلى ٩ شباط/فبراير، اجتمع المجلس المركزي الفلسطيني للمرة الأولى منذ عام ٢٠١٨، وانتخب قيادة جديدة للمجلس الوطني الفلسطيني وأعضاء جدد لشغل مناصب شاغرة في اللجنة

يحترم الطرفان الالتزامات بموجب الاتفاق وأن يدعموا الاتصال مع قوة مراقبي فض الاشتباك التابعة للأمم المتحدة من أجل تهدئة الأوضاع أثناء تصاعد التوترات.

في لبنان، وبعد حالة جمود دامت ثلاثة أشهر، عاد مجلس الوزراء إلى الانعقاد في ٢٤ كانون الثاني/يناير، وبعد ذلك بفترة وجيزة أقر ميزانية الدولة لعام ٢٠٢٢، والتي أصبحت الآن في البرلمان للموافقة عليها. ولا تزال الاستعدادات جارية للانتخابات البرلمانية في ١٥ أيار/مايو، على الرغم من أنه لم يتم بعد تخصيص الموارد لها بالكامل.

الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ظلت هادئة نسبياً، على الرغم من وقوع عدد من الحوادث. ولا تزال القوة تعمل مع الطرفين لاحتواء الحوادث ونزع فتيل حالات التوتر، بما في ذلك من خلال اجتماع ثلاثي تم عقده في ١١ شباط/فبراير.

وفي الختام، بينما شهدنا بعض النشاط الاقتصادي المشجع، يجب أن نتجاوز نموذج إدارة الصراع بدلاً من حله. إن الخطوات الاقتصادية وحدها - وإن كانت ضرورية وتوجد حاجة ماسة إليها - لن تضعنا على الطريق نحو سلام عادل ودائم. فلا بديل عن عملية سياسية مشروعة تحل المسائل الأساسية التي تدفع النزاع.

ومع ذلك، يجب أن نبدأ من مكان ما. ثمة حاجة إلى حزمة من الخطوات التدريجية الهامة والمستدامة التي تجسد استراتيجية أكثر اتساقاً لتعزيز السلطة الفلسطينية ورسم معالم واضحة للطريق نحو واقع الدولتين.

والوصول إلى هناك يتطلب قيادة سياسية. أحث الإسرائيليون والفلسطينيين والدول الإقليمية وعموم المجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات حازمة لتمكين الطرفين من العودة للانخراط في الطريق نحو مفاوضات مجدية. ولن يحل النزاع إلا إنهاء الاحتلال والتوصل إلى دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن، استناداً إلى خطوط عام ١٩٦٧، ووفقاً لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقات السابقة.

وآمل أن يؤدي استئناف الاجتماعات الثلاثية على المستوى التقني بشأن الآلية إلى تحسينات وتيسير مشاريع التعمير والتنمية التي تمس الحاجة إليها. وأحث الطرفين على تعزيز الزخم الذي تحقق مؤخراً بغية مواصلة تعزيز فرص الوصول إلى الأسواق التجارية. ومع ذلك، يساورني القلق لأن الخطوات التي اتخذتها سلطات حماس مؤخراً قد تعرض للخطر النظام المصرفي الفلسطيني في غزة، مع ما قد يترتب عن ذلك من عواقب على الأنشطة الإنسانية والإنمائية التي يضطلع بها مجتمع المانحين الدوليين. ويتمويل من قطر، بدأت إعادة الإعمار التدريجي للوحدات السكنية التي هُدمت بالكامل خلال التصعيد في مايو ٢٠٢١، لتصل حتى الآن إلى ما يقرب من ١١٥ أسرة. ولا تزال إعادة بناء المنازل المدمرة تشكل أولوية وينبغي توسيع نطاقها بسرعة. وبالمثل، أنجزت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) إصلاح ما يقرب من ٧ ٠٠٠ وحدة سكنية، وتعمل حالياً مع ٧٠٠ أسرة هُدمت منازلها بالكامل، ويعود الفضل في ذلك جزئياً إلى مساهمات الولايات المتحدة وألمانيا.

واسمحوا لي أن أكرر دعوة الأمين العام إلى تزويد الأونروا بتمويل يمكن التنبؤ به ومستدام وكاف لتوفير المساعدات الأساسية للاجئين الفلسطينيين في المنطقة. وإذا تصرفنا في وقت مبكر بما فيه الكفاية هذا العام يمكننا أن نمنع حدوث أزمة مالية بحجم أزمة العام الماضي وأن نمنع خطر ترك ملايين اللاجئين بدون تعليم وخدمات صحية وأموال نقدية ومساعدات غذائية منقذة للحياة. إن أي تخفيض أو انقطاع للخدمات يمكن أن تكون له عواقب إنسانية وسياسية وأمنية كبيرة على المنطقة وخارجها. والحفاظ على خدمات الأونروا هو مسؤولية مشتركة تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

بالانتقال إلى المنطقة، في حين استمر وقف إطلاق النار بين إسرائيل وسورية بصفة عامة إلا أن الوضع لا يزال متقلباً، مع استمرار الطرفين في انتهاك اتفاق عام ١٩٤٧ لفك الاشتباك بين القوات. ويشمل ذلك إطلاق قوات الدفاع الإسرائيلية النار على المنطقة الفاصلة واستمرار وجود قوات مسلحة سورية في هذه المنطقة. من المهم أن

وغزة لا تزال هشة. نشعر بقلق شديد إزاء التوترات والعنف في حي الشيخ جراح وفي جميع أنحاء الضفة الغربية. واسمحوا لي أن أكون واضحا - يجب على جميع الأطراف أن تمتنع عن اتخاذ إجراءات أحادية الجانب حتى لا تزيد من حدة التوتر ولا تزيد من تقويض آفاق التوصل إلى حل تفاوضي يقوم على وجود دولتين. علاوة على ذلك، حين تنتهك الإجراءات القانون ينبغي مساءلة من قاموا بها - سواء كانوا إسرائيليين أو فلسطينيين.

ثالثا، يجب أن نعالج الحالة الإنسانية في غزة وللفلسطينيين، على نطاق أوسع. في غزة، لا تزال الحاجة ماسة إلى الإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار والإنعاش، ولهذا السبب تدعم الولايات المتحدة وصول الجهات الفاعلة الإنسانية إلى غزة بشكل منتظم وقابل للتنبؤ ومستدام من خلال معبري كرم أبو سالم ورفع. ونحث جميع الدول الأعضاء على دعم تلك الجهود الإنسانية المنقذة للحياة، والتي تقوم فيها منظمات المجتمع المدني بدور هام.

وبالمثل، نشجع الدول بقوة على الانضمام إلينا في تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) حتى تتمكن من الاستمرار في إدارة المدارس والخدمات الصحية التي تدعم الأسر الفلسطينية. وبصراحة، البيانات الداعمة للأونروا التي تصدرها الحكومات لا تصاحبها في كثير من الأحيان مساهمات مالية. في الوقت نفسه، ندعو الدول الأعضاء إلى الانضمام إلينا في تشجيع جهود الأونروا لتعزيز كفاءة الوكالة وفعاليتها واستدامتها المالية. وسنواصل أيضا العمل مع الأونروا لتعزيز مساءلتها وشفافيتها واتساقها مع مبادئ الأمم المتحدة، بما في ذلك مبدأ الحياد.

وأود أن أوضح أن الولايات المتحدة موجودة هنا وعلى استعداد لدعم الطرفين في مساعي السلام. الحقيقة الأساسية هي أن أي حل يجب أن يتفق عليه الطرفان أنفسهما. وفي هذا السياق، القيام بعقد اجتماعات من أجل عقد الاجتماعات لن يساعد. ولكن عندما يكون الطرفان مستعدين للمضي قدما ستكون الولايات المتحدة هنا لدعمهما. وفي غضون ذلك، نقدر تنسيقنا الوثيق مع الأعضاء الآخرين في

وما زلت منخرطا بنشاط في دفع هذه الجهود قدما مع نظرائي في المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، والشركاء الإقليميين الرئيسيين، والقادة الإسرائيليين والفلسطينيين.

الرئيس (تكلم بالروسية) (تكلم بالروسية): أشكر السيد فينسلاند على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته. نؤيد تماما انخراطه الوثيق في العمل مع جميع الأطراف وجهوده المتواصلة لتعزيز الحوار.

وأود اليوم أن أناقش ثلاثة من جوانب الحالة: التقدم الذي تدعمه "اتفاقات أبراهام"، والتوترات المتزايدة التي سمعنا عنها في حي الشيخ جراح وفي جميع أنحاء الضفة الغربية، والدعم الإنساني الذي يمكن أن نقدمه للمحتاجين.

أولا، لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بتوسيع دائرة السلام بين إسرائيل وجيرانها وترسيخ التعاون بين المشاركين في اتفاقات أبراهام. وفي هذا السياق، شجعتنا زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي بينيت إلى البحرين في ١٤ شباط/فبراير والترحيب الحار الذي استقبله به ولي العهد سلمان بن حمد آل خليفة. وبالمثل، شجعتنا زيارة وفد المجلس الوطني الاتحادي الإماراتي إلى الكنيسة الإسرائيلية في ٧ شباط/فبراير. تدل تلك الزيارات على أن الانخراط بحسن نية يمكن أن يبني الثقة وأن ينشئ طريقا للتعاون نحو تحقيق قدر أكبر من الأمن والازدهار والكرامة.

بالإضافة إلى تلك الزيارات، نؤيد الجهود التي يبذلها الموقعون على اتفاقات أبراهام لتعزيز علاقاتهم من خلال أفرقة عاملة ومبادرات أخرى لتطوير العلاقات التجارية والثقافية والشعبية. إن هذه العلاقات المتنامية تتيح فرصا جديدة لشعوب المنطقة.

ثانيا، على الرغم من هذا التقدم المرحب به بين إسرائيل وجيرانها العرب، سمعنا اليوم أن الحالة على الأرض في إسرائيل والضفة الغربية

التي تشنها حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية. لا يمكن تبرير هذه الهجمات العشوائية ضد المدنيين. ونحن نحترم وندعم حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها.

ونسلم أيضا بضرورة إحداث تغيير جوهري لتحسين الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية في جميع أنحاء الضفة الغربية وتحسين الحالة الإنسانية في غزة على وجه الخصوص. ونرحب بتخفيف بعض القيود المفروضة على غزة، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لعكس هذا الاتجاه السلبي وتهيئة الأساس لحل سياسي للنزاع ككل.

إن الحالة على الأرض وزيادة العنف بشكل دوري يذكرنا بأن الوضع الراهن الحالي لا يمكن أن يظل على ما هو عليه. وينبغي للمجلس أن يضاعف جهوده لتهيئة الظروف المواتية لبدء مفاوضات مجدية بين الإسرائيليين والفلسطينيين. والتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض وفقا للقانون الدولي هو المطلوب لفتح الطريق أمام التعايش السلمي وتمتع الجميع بالمساواة في الحقوق.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): أود في البداية أن أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته.

مع دخول العام الجديد، تحدد المجتمع الدولي آمالا حقيقية في آفاق جديدة للسلام في الشرق الأوسط. ولكن للأسف، ظلت الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة متوترة منذ بداية العام، وما زالت المحنة التي تواجه الشعب الفلسطيني تتدهور.

وفي إحاطته التي قدمها الآن، نقل المنسق الخاص مرة أخرى معلومات مماثلة عن الحالة. ويساور الصين قلق عميق إزاء تصاعد الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية. إن الروايات الأخيرة عن مصير أسرة سالم وأسر أخرى في القدس الشرقية اعتصرت قلوب الكثيرين.

وتشير التقديرات إلى أن ٢١٨ أسرة فلسطينية تواجه خطر الإخلاء القسري من منازلها التي تعيش فيها منذ أجيال في ضاحيتي الشيخ جراح وسلوان في القدس الشرقية. يعيش ما يقرب من ١ ٠٠٠ فلسطيني في خوف كل يوم، بمن فيهم ٤٢٤ طفلا. وفي عام ٢٠٢١،

المجموعة الرباعية، وسنواصل السعي إلى إبقاء تركيزنا جميعا على التقدم الملموس الذي يقرنا من تحقيق سلام دائم.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته.

وأود أن أؤكد مجددا موقف ألبانيا المؤيد للحل العادل والمستدام للنزاع بين الإسرائيليين والفلسطينيين على أساس حل الدولتين عن طريق التفاوض، والذي تعيش فيه دولتان ديمقراطيتان جنبا إلى جنب في سلام وأمن واحترام كامل للحقوق المتساوية للإسرائيليين والفلسطينيين.

على مر السنين أرسى مجلس الأمن الإطار القانوني للحل السلمي لهذا النزاع. إننا نشجع ونثني على جميع الجهود والمبادرات التي تسعى إلى تنفيذ هذا الإطار وإنهاء النزاع. ونأسف على جميع الإجراءات الأحادية الجانب التي تبطئ أو تمنع الحل السلمي للنزاع ونعارضها.

ويشجعنا استمرار الاتصالات الرفيعة المستوى بين الإسرائيليين والفلسطينيين ونرحب بها، والتي كان آخرها اجتماع عُقد بين الوزير لايبود وحسين الشيخ. وهذه الاجتماعات حاسمة الأهمية لتهيئة مناخ يفضي إلى فتح أفق سياسي للسلام. وندعو إلى مزيد من المشاركة بين الطرفين لتعزيز مناخ الثقة الحيوي لاستئناف المفاوضات ولجعل السلام حقيقة واقعة.

ولا نرى بديلا عن طريق الحوار والمفاوضات لحل النزاع الذي طال أمده. ونعتقد أن الأنشطة الاستيطانية وما ينجم عنها من أعمال عنف تؤدي إلى تفاقم النزاع وتعرض للخطر احتمالات إقامة دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء.

ونحن نرفض بأشد العبارات جميع أشكال الكراهية والعنف الموجهة ضد الإسرائيليين أو الفلسطينيين، ولا سيما المدنيين، الذين يريدون أن يعيشوا في سلام وكرامة. وينبغي إدانة العنف، أي كان مصدره، والتعامل معه على النحو الواجب، لأنه لا يمكن أن يؤدي إلا إلى مزيد من العنف. ونحن ندين بأشد العبارات الهجمات الصاروخية

ومن الضروري أن نتبع منظورا طويلا الأجل بتعزيز السلطة الفلسطينية وتمكينها من ممارسة وظائفها السيادية في مجالات مثل الأمن والمالية العامة. ونؤيد التنسيق الضروري بين فلسطين وإسرائيل في المجالين الاقتصادي والمدني، ونكرر دعوتنا إلى رفع الإغلاق والحصار عن غزة في أقرب وقت ممكن.

في وقت سابق من هذا الشهر، قال الأمين العام غوتيريش إن النهج المجزأة تجاه قضية فلسطين لن تؤدي إلا إلى أن تظل القضايا الأساسية التي تديم النزاع من دون معالجة. ولا يسعنا أن نغفل عن الهدف المنشود منذ زمن طويل وهو إنهاء الاحتلال وتحقيق حل الدولتين. نحن بحاجة ماسة إلى تكثيف الجهود الجماعية لحل النزاع وإنهاء الاحتلال. ونؤيد تماما آراء الأمين العام.

ونتوقع من فلسطين وإسرائيل أن تحافظا على الزخم الإيجابي للاتصال الرفيع المستوى الذي أجري مؤخرا، وأن تبني تدريجيا الثقة المتبادلة وأن تستأنفا الحوار على قدم المساواة في وقت مبكر بهدف تحقيق حل الدولتين. ونأمل أن تتمكن جميع الفصائل الفلسطينية من توحيد صفوفها وتحقيق المصالحة الداخلية من خلال الحوار والتشاور. ونؤيد جهود السلام الأوسع نطاقا والأكثر فعالية التي تبذلها الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي. ونتوقع أيضا أن يبدي مجلس الأمن قدرا أكبر من المسؤولية.

وتؤيد الصين إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة الكاملة، على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. وتؤيد الصين التعايش السلمي بين فلسطين وإسرائيل، فضلا عن التنمية المشتركة للشعبين العربي واليهودي. والصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي من أجل التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية حتى يتسنى تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والازدهار في الشرق الأوسط في أقرب فرصة ممكنة.

السيدة أوبونغ - نتييري (غانا) (تكلت بالإنكليزية): في البداية، أنضم إلى أعضاء مجلس الأمن الآخرين في الإعراب عن تقديرنا للمنسق الخاص فينسلاند على إحاطته.

بلغ عدد المباني الفلسطينية التي هدمت مستويات مرتفعة لم نشهدها منذ عام ٢٠١٦. تشكل الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة انتهاكا للقانون الدولي. ونحث إسرائيل على التوقف عن هدم المنازل الفلسطينية وطرد الفلسطينيين وتوسيع المستوطنات وبدلا من ذلك على تهيئة الظروف المواتية لتنمية المجتمعات الفلسطينية في الضفة الغربية.

ومما يثير القلق بنفس القدر الحالة الأمنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فمنذ بداية العام، أدت العمليات العسكرية وعمليات الشرطة الإسرائيلية إلى سقوط العديد من الضحايا الفلسطينيين، مما أدى إلى تفاقم النزاع الفلسطيني الإسرائيلي بشكل خطير. واستمر تصاعد عنف المستوطنين في إلحاق إصابات جسيمة بالفلسطينيين وفقدان الممتلكات. ونحث إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وضمان سلامة الشعب في الأراضي الفلسطينية المحتلة وحقوقه المشروعة، والتحقق بشكل واف في حوادث العنف وانتهاكات حقوق الإنسان.

كما ندعو الأطراف المعنية إلى التوقف عن التحريض على العنف والامتناع عن الخطابات والأعمال الاستفزازية بغية الحيلولة دون خروج الوضع في القدس عن نطاق السيطرة. ويجب أيضا توطيد وقف إطلاق النار في غزة.

كما أن تحسين الاقتصاد الفلسطيني وضمان سبل عيش الناس أمران ملحان. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة إلى فلسطين من خلال قنوات متعددة لمساعدتها على تخفيف حدة أزمتها المالية، وضمان الخدمات العامة، ومكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، والتعجيل بإعادة إعمار غزة.

في الوقت الحاضر، تتبرع الصين ومصر معا بـ ٥٠٠ ٠٠٠ جرعة لقاح لكوفيد-١٩ لقطاع غزة لمساعدة الناس هناك على مكافحة الجائحة وتحسين الوضع الإنساني على أرض الواقع. ويجب علينا أيضا أن نولي اهتماما لحالة اللاجئين الفلسطينيين وأن ندعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في الاضطلاع بأعمال الإغاثة التي تقوم بها.

وتشجع غانا الطرفين على البقاء ملتزمين بوقف الأعمال العدائية الذي صمد منذ أيار/مايو ٢٠٢١. ونحث الطرفين على اتخاذ المزيد من الخطوات الفورية لتخفيف حدة جميع التوترات القائمة وبناء الثقة لتوليد الزخم السياسي للمفاوضات. ونتيجة لذلك، نحذر من توسيع إسرائيل لمستوطنات جديدة، لا سيما مشاريع التوغل وعمليات الإخلاء والهدم، ونحث على تخفيف الإجراءات الأحادية الجانب التي يمكن أن تؤدي إلى تصعيد التوترات والإضرار بعملية السلام.

ونأمل أن تلتزم الفصائل الفلسطينية، من خلال محادثات السلام فيما بين الفلسطينيين التي تجري تحت رعاية الجزائر، برأب الصدوع الداخلية فيما بينها بشكل حقيقي وبناء جبهة موحدة ومستقرة لمتابعة الحوار مع إسرائيل.

واستجابة للحالة الإنسانية المتردية في فلسطين، ولا سيما في غزة، ندعو إلى استمرار الدعم من جانب جميع الجهات المعنية ذات الصلة وذلك بضمان تيسير وصول المساعدات الإنسانية وتسهيل حركتها. وترحب غانا أيضاً باعتراف إسرائيل إشراك السلطة الفلسطينية في معالجة الحالة الهشة التي أوجدتها الأزمة المالية وعدم الاستقرار المؤسسي الذي شهدته السلطة. ونأمل أن يؤدي انخراط الطرفين إلى إيجاد آفاق للتعاون للمضي قدماً في المفاوضات السياسية التي تتطلبها عملية الشرق الأوسط من الطرفين.

لا تزال المساهمة المالية للدول الأعضاء في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تؤدي دوراً حاسماً في توفير الخدمات الأساسية لـ ٤,٩ ملايين فلسطيني في الأراضي المحتلة وأكثر من ١,٥ مليون فلسطيني في مخيمات اللاجئين. ونحث على زيادة الدعم لعكس اتجاه العجز الشديد في التمويل الذي تعاني منه الأونروا وتمكينها من مساعدة المتضررين من النزاع. هناك حاجة إلى تمويل إنساني أكثر استدامة ويمكن التنبؤ به في الشرق الأوسط.

وفي ختام ملاحظاتي، أود أن أحث المجلس على أن ينظر في كيفية دعم الأمم المتحدة لعملية سلام منسقة على أساس مبادرات سابقة

إن الحالة، على نحو ما عرضت، مزرية وتتطلب التزاماً دائماً من المجتمع الدولي بالسعي إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط. إن تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في المنطقة وسط الأزمة الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا يثير القلق ويدعو إلى تجديد الاهتمام بالنهوض بتنفيذ التزامات مؤتمر مدريد لعام ١٩٩١، فضلاً عن إعلان المبادئ لعام ١٩٩٣ والاتفاقات اللاحقة.

إن الآثار الإقليمية المترتبة على حالة الشرق الأوسط التي لم تحل وتأثير النزاع بين إسرائيل وفلسطين على شعبي البلدين عبء يجب أن يواصل مجلس الأمن تحمله سعياً إلى تنفيذ ولايته المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين. وتؤكد غانا من جديد إيمانها بأن الطريق نحو السلام والاستقرار الدائمين في الشرق الأوسط يكمن في حل الدولتين، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب على أساس حدود عام ١٩٦٧.

ونقر بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وكذلك بتطلعات بلدان المنطقة إلى العيش في أمن. ينبغي السعي إلى تحقيق التطلعات إلى السلام والازدهار لشعبي إسرائيل وفلسطين من خلال الحوار البناء والمفاوضات فقط. وفي ذلك الصدد، نحث الطرفين على استئناف المفاوضات المباشرة من أجل تحقيق سلام شامل ودائم بروح من التعاون وحسن النية.

ترحب غانا باستمرار المشاركة الدبلوماسية الرفيعة المستوى في سياق رباعية مدريد وتشجع على المشاركة النشطة مع الطرفين. ونرحب كذلك بالتزام مجموعة ميونيخ بمواصلة العمل على تنشيط عملية سياسية فعالة من أجل تحقيق حل الدولتين، على النحو الذي أعرب عنه خلال اجتماعها الخامس، الذي عقد على هامش مؤتمر ميونيخ للأمن لعام ٢٠٢٢.

ودعماً لمسارات المشاركة تلك وغيرها من قنوات عملية الشرق الأوسط، ربما حان الوقت للأمم المتحدة والمجتمع الدولي لبناء أوجه تآزر حول نهج منسق يعزز نتائج العمليات السياسية ويعالج في نهاية المطاف المطالب العادلة والشاملة للنزاع الذي دام عقوداً.

الفلسطينية. كما نؤكد من جديد التقدم المحرز، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالتعاون بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وفي هذا الصدد، نتطلع إلى تفعيل نتائج الاجتماع الذي عقد في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي بين وزير الدفاع الإسرائيلي والرئيس محمود عباس.

إن تنفيذ تلك المقترحات، بما في ذلك تعزيز التنسيق الأمني ومنع الإرهاب والعنف وتعزيز تدابير بناء الثقة في المجالين الاقتصادي والمدني، سيكون خطوة هامة في طريق تحقيق السلام. ونرحب أيضاً بأن البيان الوزاري المشترك للأردن وفرنسا ومصر الذي صدر في ميونيخ في ١٩ شباط/فبراير قد تكلم عن أهمية التدابير المتبادلة لبناء الثقة وإيجاد آفاق سياسية واقتصادية واقعية.

ونعتقد أن وقف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعمليات الهدم، بما في ذلك ما يشكل منها خطراً على وحدة أرض دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء، هو أيضاً من التدابير الهامة لبناء السلام والثقة.

كما أن تعزيز وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى يظل أمراً حاسماً لضمان التقدم الاقتصادي العادل والتعافي من جائحة مرض فيروس كورونا.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطته.

أولاً، أود أن أتطرق إلى الوضع في الشيخ جراح. في كانون الثاني/يناير، أدنا طرد عائلة الصالحية من منزلها. وفي الأسبوعين الماضيين، ازدادت التوترات مرة أخرى زيادة كبيرة. إن طرد الأسر الفلسطينية من منازلها في الشيخ جراح أمر غير مقبول. ويمكن أن تؤدي محاولات القيام بذلك إلى تصعيد النزاع، كما رأينا في أيار/مايو من العام الماضي.

إن النرويج تحت إسرائيل على وقف جميع عمليات الطرد في القدس الشرقية إلى أجل غير مسمى وعلى احترام حقوق الفلسطينيين

فضلاً عن الاتصالات الرفيعة المستوى مؤخراً لاستكشاف إمكانيات جديدة يمكن من خلالها لإسرائيل وفلسطين تحقيق تطلعاتهما الوطنية.

السيد كيماي (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر المنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطته وعلى مواصلة تواصله مع نظرائه في المجموعة الرباعية للشرق الأوسط. وأود أيضاً أن أنوه بحضور ممثلي إسرائيل وفلسطين الحاضرين معنا اليوم.

تدين كينيا الأعمال المتطرفة والإرهابية التي ترتكبها حركتا حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين وغيرهما من جماعات الميليشيات المرتبطة بهما، والتي تواصل السعي إلى تحقيق أهداف أيديولوجية بعيدة كل البعد عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وكما ذكرنا من قبل، فإن استمرار تهديدها للسلام والأمن في الشرق الأوسط له أثر ضار كالمتوالية يصل إلى أجزاء أخرى كثيرة من العالم، بما في ذلك منطقتنا أفريقية.

ولاحظنا أيضاً أهمية مناصرة الجهود الشعبية التي تسهم في التعايش المنسجم كوسيلة لتهيئة الظروف لإحراز تقدم في المفاوضات الرسمية.

ونحث جميع الأطراف على الامتناع عن القيام بأعمال استفزازية مثل إعادة فتح مكتب قانوني مؤقت في حي الشيخ جراح بالقدس مؤخراً. أشعل هذا العمل المنفرد اشتباكات بين الإسرائيليين والفلسطينيين الأسبوع الماضي، مع احتمال حدوث تصعيد أوسع نطاقاً في الضفة الغربية وقطاع غزة. توضح تلك الاتجاهات الحاجة الملحة إلى أن يصوغ الإسرائيليون والفلسطينيون تسوية سلمية تفاوضية لهذا النزاع الذي طال أمده. وينبغي أن يظل ذلك محور تركيز للمجلس وأسن مشاركته في التعامل مع الحالة الإسرائيلية - الفلسطينية. وينبغي لمجلس الأمن أن يشجع بصورة جماعية المحادثات التي تعزز تحقيق حل الدولتين، على أساس خطوط عام ١٩٦٧. يتطلب الطريق إلى ذلك اتخاذ تدابير قوية لبناء الثقة على المستوى الرسمي وعلى المستوى الشعبي.

وعلى هذا النحو، تواصل كينيا الإشادة بالجهود الإقليمية، بما في ذلك جهود مصر وقطر والجزائر، التي تعمل على ضمان وحدة السلطة

للسكان في غزة. ونؤكد مجدداً أنه من الضروري للسكان المدنيين الحفاظ على الهدوء وتحويله إلى وقف طويل الأجل ومستقر لإطلاق النار. فالهدوء ضروري لإنجاز العمل الحالي المتعلق بالبنية التحتية، بما في ذلك المياه والصرف الصحي والطاقة، فضلاً عن توفير المزيد من فرص العمل.

وفي الختام، أود أن أبرز الحاجة إلى زيادة الدعم الذي يقدمه المانحون إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). إن النقص الحاد والمستمر في التمويل يقوض قدرة الأونروا على القيام بعملها الحيوي، مما يهدد الاستقرار في المنطقة. وقد زادت النرويج مؤخرًا من مساعداتها المقدمة للأونروا وستقدم ما مجموعه ١,١ مليار كرونة نرويجية - حوالي ١٢٥ مليون دولار - على مدى أربع سنوات. ونشجع المزيد من المانحين على توفير تمويل متعدد السنوات أكبر ويمكن التنبؤ به.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): تشكر البرازيل السيد فينسلاند على آخر المستجدات التي قدمها. ونرحب بممثلي إسرائيل وفلسطين في هذه الجلسة.

أود في البداية أن أذكر بأن الجمعية العامة اعتمدت في الشهر الماضي، في ٢٠ كانون الثاني/يناير، القرار ٢٥٠/٧٦ بتوافق الآراء، داعية إلى اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة معاداة السامية وجميع حالات إنكار محرقة اليهود أو تشويهها. وتشيد البرازيل بإسرائيل وألمانيا للمبادرة بتقديم النص، الذي ينص على أن المحرقة ستكون إلى الأبد تحذيراً لجميع الناس من مخاطر الكراهية والتعصب والعنصرية والتحيز.

ومع ذلك فإن الأخبار الواردة من الشيخ جراح، في القدس الشرقية، مثيرة للقلق الشديد. فالسيناريو الحالي إنما هو عودة إلى أحداث العام الماضي التي أدت إلى العنف ومقتل المدنيين والدمار في غزة. إن تصعيد التوترات يعرض وقف إطلاق النار الهش أصلاً للخطر. ولن تقضي الأعمال الاستفزازية التي تقوم بها جميع الأطراف إلا إلى التحريض على مزيد من العنف.

وتدعو البرازيل جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس واتخاذ الخطوات لاستعادة الهدوء في القدس وغزة والضفة الغربية. وينص

الذين يعيشون فيها. ويجب احترام حرية التعبير والتجمع، فضلاً عن الحق في الاحتجاجات السلمية. وعلاوة على ذلك، يجب أيضاً الالتزام بسلامة الأماكن المقدسة والوضع التاريخي الراهن واحترامها احتراماً كاملاً. وهذا ينطبق أيضاً على الأماكن المقدسة والممتلكات المسيحية في القدس. وأكرر التأكيد على أن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، غير قانونية بموجب القانون الدولي. يجب وقف بناء المستوطنات وعمليات الهدم والإخلاء.

وأود مرة أخرى أن أترقّ إلى الحاجة إلى مجتمع مدني نابض بالحياة واحترام حقوق الإنسان. ويجب السماح للجهات الفاعلة في المجتمع المدني بالقيام بعملها، كما يجب حماية الحيز الذي تعمل فيه الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، مع احترام المدافعين عن حقوق الإنسان. وينبغي للقيادة الفلسطينية أن تتخذ خطوات لتعزيز الشرعية الديمقراطية. ويجب أن تكون المصالحة والوحدة في فلسطين أولوية. ونرحب بالاتصالات والحوار بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية لمتابعة التوصيات التي تمخض عنها اجتماع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي.

ومن الأهمية بمكان أن يعمل الطرفان على إحراز تقدم، لا سيما في المسائل المالية، قبل الاجتماع المقبل للجنة الاتصال المخصصة المقرر عقده في ١٠ أيار/مايو في بروكسل. وأود أن أشكر ألمانيا وهولندا والمملكة المتحدة على دعمهم في تنظيم مناقشات مباشرة والمتابعة في اللجنة.

لا تزال الحالة المالية للسلطة الفلسطينية حرجية. ونأمل أيضاً أن نرى تقدماً في إصلاحات السلطة الفلسطينية التي تمس الحاجة إليها والتي أعلن عنها في أوسلو. بيد أن المحادثات بين الطرفين ينبغي ألا تقتصر على المسائل الاقتصادية. فينبغي أن يكون الهدف هو مناقشة أفق سياسي والعودة إلى المفاوضات من أجل حل الدولتين. ولا تزال النرويج مستعدة لتقديم المساعدة.

وإنه لأمر إيجابي أن يزداد عدد سكان غزة المسموح لهم بالعمل في إسرائيل، ونرحب بالتدابير الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية

التطلعات المشروعة للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني وأن يحقق سلاما عادلا ودائما. وأي محاولة للانحراف عنه تتطوي على مخاطر على المنطقة وعلى الديمقراطية الإسرائيلية وعلى أمن إسرائيل، الذي لن تسام فرنسا عليه أبدا.

ونظرا لاستمرار تقويض حل الدولتين، تقع على عاتق المجلس مسؤولية العمل على الحفاظ على آفاق السلام. وينطوي ذلك، على سبيل الأولوية، على وضع حد للإجراءات الانفرادية، التي لا تؤدي إلا إلى تفاقم حالة تبعث بالفعل على القلق الشديد في الميدان. فعمليات طرد الأسر الفلسطينية، كما هو الحال في الشيخ جراح، توجع التوترات الشديدة أصلا في القدس الشرقية. ويجب وقفها، وإيجاد حلول مستدامة ودائمة. وإلا فإننا نخاطر بمواجهة تدهور حاد في الحالة، لا سيما خلال شهر رمضان. كما تكرر فرنسا دعوتها لإسرائيل إلى وقف خططها لإنشاء مستوطنة جديدة في عطروت نهائيا، وتلك التي تهدف إلى توسيع المنطقة هاء-١. ولا نزال نشعر بالقلق أيضا إزاء المستويات غير المسبوقة لعمليات الهدم، بما في ذلك في رأس التين، وكذلك إزاء عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين.

وبالتوازي مع ذلك، يجب أن نعمل على توطيد وقف إطلاق النار في غزة وتيسير تنفيذ تدابير بناء الثقة بين الأطراف. وتدعو فرنسا إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى تعزيز تعاونهما في جميع المجالات، بدلا من النظر في تعليقه.

وفي هذا السياق، ستواصل فرنسا، مع شركائها الأوروبيين، دعم المجتمع المدني الفلسطيني والعمل من أجل تعزيز سيادة القانون. وفي هذا الصدد، نشعر بالقلق إزاء تصنيف إسرائيل ست منظمات فلسطينية غير حكومية كمؤسسات إرهابية. وفي ظل عدم وجود أدلة، ستواصل فرنسا دعم تلك المنظمات.

كما نشعر بالقلق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية. كما أن الوقت قد حان لكي تتخذ السلطة الفلسطينية التدابير اللازمة للسماح بتجديد شامل للشرعية الديمقراطية لمؤسساتها، على النحو الذي دعا إليه السكان الفلسطينيون.

القانون الدولي الإنساني على حماية المدنيين من مخاطر النزاع. ويجب ألا يكون المدنيون أبدا هدفا متعمدا للهجمات. ويجب إدانة العنف والإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

وتشجع البرازيل على مواصلة التعاون من أجل تلبية الاحتياجات الاقتصادية للفلسطينيين. فالأزمة الاقتصادية والمالية تقلص من احتمالات تحقيق الاستقرار السياسي والمصالحة بين الفلسطينيين. إن إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة في فلسطين أمر أساسي لتجديد الشرعية الديمقراطية لمؤسساتها. وينبغي أن تستمر الجهود الدولية تجاه غزة في استعادة البنية التحتية، والتمكين الاقتصادي، وتقديم المعونة للسكان هناك. وينبغي أن يستمر تدفق المساعدة الإنسانية بطريقة يمكن التنبؤ بها ومسؤولة ومنظمة.

وتأمل البرازيل أن يحدد الاتفاق الإبراهيمي الطريق إلى الحوار والدبلوماسية في المنطقة، مع ما لذلك من أثر إيجابي على استئناف عملية السلام. والاجتماعات الرفيعة المستوى التي أعقبت توقيع اتفاقات التطبيع أمر مشجع. ويجب أن نلتزم بإيجاد حل سياسي لهذا النزاع الطويل والمؤلم. ونرحب، على وجه الخصوص بجهود الوساطة التي بذلتها بلدان ثالثة مؤخرا، وكذلك بالمبادرات الدبلوماسية المبتكرة، ما دامت تركز حقا على القانون الدولي وتلتزم بتحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل.

وتؤكد البرازيل من جديد التزامها الطويل الأمد بتحقيق السلام العادل والمستدام في الشرق الأوسط وبحل الدولتين. ونتطلع إلى مستقبل يعيش فيه الإسرائيليون والفلسطينيون جنبا إلى جنب في سلام في دولتين ديمقراطيتين ومزدهرتين تتمتعان بالسيادة داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

السيدة غاسري (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود أنا أيضا أن أشكر المنسق الخاص على إحاطته وعلى عمله. وأرحب بحضور الممثلين الفلسطينيين والإسرائيليين هنا بينا.

إن حل الدولتين، كما تحدده المعايير المتفق عليها وقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي، هو الحل الوحيد الذي يمكن أن يلبي

فبراير مروعاً، ولكنه للأسف ليس حالة فردية. كما ترغب أيرلندا في إثارة مسألة مقتل صبي يبلغ من العمر ١٣ عاماً أمس جنوب بيت لحم. وكما قال المنسق الخاص، يجب ألا يُستهدف الأطفال مطلقاً. وتقع على عاتق السلطات الإسرائيلية، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، مسؤولية كفالة إجراء تحقيق شامل في جميع الحوادث التي تنطوي على استخدام القوة بشكل غير متناسب، ومحاسبة المسؤولين عن أفعالهم.

وتؤكد أيرلندا من جديد موقف الاتحاد الأوروبي الراسخ بأنه يجب على إسرائيل إنهاء التوسع الاستيطاني وأعمال المصادرة والهدم والإخلاء. وهذه الممارسات، التي تزيد جميعها من ترسيخ الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني، هي الأسباب الكامنة وراء التوتر والعنف. والتصعيد المستمر لعنف المستوطنين، بما في ذلك في المناطق الحساسة في القدس الشرقية، أمر مقلق للغاية، مثله مثل حرق منزل عائلة يهودية في حي الشيخ جراح مؤخراً.

ولا تزال أيرلندا يساورها القلق إزاء التفاوت في معدلات الإدانة بين المستوطنين الإسرائيليين والفلسطينيين الذين يرتكبون أعمال عنف. وتدعو أيرلندا السلطات الإسرائيلية إلى تقديم المسؤولين عن تنفيذ الهجمات العنيفة إلى العدالة وضمان محاسبتهم بشكل كامل.

ويساورنا قلق بالغ إزاء التهديد بعمليات الإخلاء والهدم في الشيخ جراح، مما سيؤدي حتماً إلى تأجيج التوترات. وتهدد خطة "القناة السفلية" وغيرها من الخطط الاستيطانية تواصل أراضي الدولة الفلسطينية مستقبلاً ويجب ألا تستمر. ونعيد التأكيد في هذا الشأن على أهمية التمسك بالوضع التاريخي والقانوني القائم للأماكن المقدسة في القدس، ونعترف بالدور الهام للأردن في ذلك الصدد.

لا تزال أيرلندا قلقة بشدة إزاء تأثير سياسات السلطات الإسرائيلية على الحقوق الإنسانية للفلسطينيين. ويساور أيرلندا القلق بشكل خاص بشأن المعاملة غير المتساوية للفلسطينيين وتطبيق معايير مختلفة في الأرض الفلسطينية المحتلة ونقاعس إسرائيل عن ضمان حماية ورفاه الفلسطينيين الذين يعيشون تحت احتلالها.

إن الممارسات المتعلقة باحتجاز الأطفال الفلسطينيين ومحاكمتهم، وإساءة استخدام نظام المحاكم العسكرية الإسرائيلية على

وتدعو فرنسا أيضاً إلى الحفاظ على الحيز الإنساني. ويجب السماح، على وجه الخصوص، بدخول المعونة والأفراد اللازمين لتنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية وأنشطة الأمم المتحدة للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار إلى غزة. ونؤكد من جديد دعمنا الكامل لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وتدعو جميع الدول الأعضاء، لا سيما في المنطقة، إلى المساهمة في ميزانيتها.

ونذكر بأن إسرائيل ملزمة بموجب القانون الدولي الإنساني بحماية جميع المدنيين، بمن فيهم الفلسطينيون. ويجب التحقيق في الاستخدام غير المتناسب للقوة، ويجب تقديم المسؤولين عن الجرائم المرتكبة إلى العدالة.

وفي الختام، من غير الواقعي الاعتقاد بأنه يمكن تحقيق السلام بالتدابير الاقتصادية وحدها. وستواصل فرنسا العمل إلى جانب شركائها الرئيسيين لإعادة تهيئة أفق سياسي يمكن التعويل عليه للحيلولة دون نشوب أزمة جديدة واستئناف المفاوضات بين الأطراف أو تحت رعاية الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق إشراك المجموعة الرباعية. وقد أعرب الوزير لودريان عن التزامه بذلك مع نظيره الألماني والمصري والأردني في ميونيخ في ١٩ شباط/فبراير.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر المنسق الخاص على إحاطته الشاملة في هذا الصباح.

يساور أيرلندا قلق بالغ إزاء تصاعد التوترات في الأسابيع الأخيرة في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. إن حوادث الاستفزاز والعنف، بما في ذلك عنف المستوطنين، والأعمال التصعيدية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا تؤدي إلا إلى تأجيج الوضع المتوتر بالفعل.

ويساورنا قلق عميق إزاء التقارير المستمرة عن استخدام قوات الأمن الإسرائيلية للقوة المفرطة. وأفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأن القوات الإسرائيلية أصابت ٢١٥ فلسطينياً، بينهم ٢٨ طفلاً، بجروح خلال الفترة ما بين ٢٥ كانون الثاني/يناير و ٧ شباط/فبراير وحدها في الضفة الغربية. وكان مقتل فتى فلسطيني بالذخيرة الحية في ١٣ شباط/

وتدين المملكة المتحدة إطلاق المسلحين الفلسطينيين صواريخ من غزة في بداية شباط/فبراير. ونحن عازمون في التزامنا بالأمن الإسرائيلي. ونواصل دعوة حماس والجماعات الإرهابية الأخرى إلى وضع حد دائم لعملها التحريضي ضد إسرائيل.

وكما سمعنا مرة أخرى اليوم، فإن العنف في الضفة الغربية، بما في ذلك هجمات المستوطنين على الفلسطينيين والممتلكات الفلسطينية، أخذ في الازدياد. ونقع على عاتق حكومة إسرائيل مسؤولية توفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين وضمان إجراء تحقيق شامل في جميع هذه الحوادث وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. ويساورنا القلق إزاء الاشتباكات بين قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينيين. ومنذ آخر مرة اجتمع فيها المجلس لمناقشة هذه المسألة (انظر S/PV.8950)، قُتل طفلان فلسطينيان في الضفة الغربية. ونحث جميع الأطراف على ضبط النفس.

وقد شهدنا توترات في حي الشيخ جراح، حيث أدت عمليات الإخلاء المقررة إلى اشتباكات عنيفة في الحي. وندعو مرة أخرى إلى وقف عمليات الإخلاء القسري والهدم في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وتؤجج هذه الممارسات التوترات في الميدان، ونحث على وضع حد دائم للنشاط الاستيطاني الذي يهدد بتقويض حل الدولتين.

وتعارض المملكة المتحدة التصريح بإضفاء الشرعية على موقع أفيثار الاستيطاني في الضفة الغربية. ونذكر بأن موقع أفيثار يشكل مصدرا لعدم الاستقرار منذ أيار/مايو وأن مثل هذه البؤر الاستيطانية غير قانونية بموجب القانون الإسرائيلي والقانون الدولي الإنساني.

إن الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية تزداد سوءا. ومن الضروري اتخاذ إجراءات سريعة لتحسين الحالة. وسنواصل دعوة السلطة الفلسطينية إلى تنفيذ الإصلاحات اللازمة. وترغب المملكة المتحدة في أن تشهد تعاوننا مستمرا بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بما في ذلك المبادرات الاقتصادية، للمساعدة في تعزيز الاقتصاد الفلسطيني وتحسين حياة الجميع في الأراضي الفلسطينية المحتلة. والقيام بذلك أمر مفيد لسلامة وازدهار الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

وجهه الخصوص، غير مقبولة. وندعو إسرائيل إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وأكرر الإعراب عن قلق أيرلندا إزاء قرار إسرائيل بتصنيف بعض منظمات المجتمع المدني الفلسطينية كيانات إرهابية. وستواصل أيرلندا دعم المجتمع المدني الفلسطيني والمدافعين عن حقوق الإنسان ودورهم الحاسم في تعزيز السلام الدولي وحقوق الإنسان والقيم الديمقراطية.

ولا تزال تلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين الفلسطينيين تشكل تحديا كبيرا. وتواصل أيرلندا تشجيع تقديم الدعم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى التي تقدم المساعدة والحماية وتوفر الاستقرار في بيئة إقليمية صعبة.

أخيرا، من المهم معالجة الانقسامات بين الفلسطينيين، ونؤيد جميع الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية. ونتمسك بموقفنا بأن إجراء الانتخابات الوطنية الفلسطينية أمر ضروري لتجديد شرعية المؤسسات الوطنية. وعملية التجديد الديمقراطي هذه عنصر حاسم في بناء الدولة ومن شأنها المساعدة في دعم الجهود السياسية لحل النزاع وإحراز تقدم نحو تحقيق حل الدولتين.

السيد إيكيرسلي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص على إحاطته اليوم.

أود أن أبدأ بالترحيب بزيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنييت إلى البحرين. ويسعدنا أن نرى استمرار العلاقات الإيجابية بين صديقين قديمين للمملكة المتحدة.

وتؤيد المملكة المتحدة بنشاط السعي إلى تحقيق الاستقرار الإقليمي من خلال تطبيع العلاقات. ونحن ملتزمون بضمان أن يكون التطبيع ناجحا دائما، وسنواصل دعم الجهود التي تقربنا من تحقيق هذا الهدف. غير أن المملكة المتحدة يساورها القلق إزاء الاتجاهات السلبية في الميدان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك تزايد مستوى العنف والتحريض على العنف.

ويؤكد بلدي من جديد تأييده لحل الدولتين. وفي هذا الصدد، تعتبر الإجراءات بين الطوائف في الميدان ضرورية لبدء التبادلات الثقافية اليومية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وفي نهاية المطاف، تعزيز التعايش. ويمكن لهذه الإجراءات أن تدعم وأن تشكل أساساً لتهيئة الظروف اللازمة لمناخ من الثقة واستخدام أفضل للدبلوماسية الدولية.

وفي الختام، نشجع الطرفين على اتباع منطق خفض التصعيد، وما زلنا مقتنعين بأن المبادرات الدبلوماسية وحدها، ولا سيما الحوار بين الطرفين، يجب أن تسود.

السيد البستاني (الإمارات العربية المتحدة): أشكر السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الشاملة.

إن ما استمعنا إليه اليوم حول هشاشة الأوضاع الإنسانية والأمنية والسياسية في الأرض الفلسطينية المحتلة يؤكد ضرورة السعي جدياً لإعادة إطلاق عملية سلام ذات مصداقية تؤدي إلى تحقيق حل الدولتين، بحيث تعيش الدولة الفلسطينية جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن واعتراف متبادل. فكما ذكر السيد فينسلاند مؤخراً، من الضروري أن تركز الجهود الحالية على توفير سياق سياسي يكفل عدم تبديد المشاركة الإيجابية التي شهدناها في الأشهر الأخيرة.

وعليه نأمل أن تستمر تلك اللقاءات بين الطرفين لبناء الثقة ومعالجة القضايا الملحة بما يخدم تحقيق الأمن والاستقرار. كذلك نشيد بالتعاون والتنسيق المتزايد مؤخراً بين الولايات المتحدة والطرفين المعنيين لدعم عملية السلام في الشرق الأوسط. ونرحب أيضاً بالاجتماعات الأخيرة للمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط ونتطلع إلى نتائجها.

ومن ناحية أخرى، نشدد على ضرورة العمل لاستدامة وقف إطلاق النار الأخير على المدى البعيد لتجنب تصعيد آخر ولدعم فرص السلام. إننا، وإذ نؤكد على أهمية مواصلة البناء على المساعي الإقليمية والدولية لإنهاء النزاع، نكرر بأن الدبلوماسية والحوار السلمي

أخيراً، وإذ نقرب من موسم الأعياد الدينية الإسلامية واليهودية والمسيحية في نيسان/أبريل، من الأهمية بمكان أن تلتزم جميع الأطراف باحترام الوضع التاريخي الراهن واتخاذ خطوات لتجنب تفاقم التوترات لمنع التصعيد.

السيد دومينيني نديغنا (غابون) (تكلم بالفرنسية): أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطته النيرة.

وأرحب بالمثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب في جلسة اليوم.

لا تزال الحالة العامة في الشرق الأوسط مسألة تثير قلقاً حقيقياً. وترسم الهجمات الإرهابية المتكررة التي استهدفت دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في الأسابيع الأخيرة والهجوم على ذوي الخوذ الزرق التابعين لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والوضع الأمني والإنساني وانتهاكات حقوق الإنسان العديدة في أفغانستان صورة مقلقة للغاية. وتؤكد حكومة بلدي من جديد إدانتها الشديدة لهذه الأعمال الإرهابية وتعرب عن قلقها البالغ إزاء محنة النساء والفتيات الصغيرات في أفغانستان.

فيما يتعلق بالحالة بين إسرائيل وفلسطين، وفي ضوء الإحاطة المفصلة التي استمعنا إليها للتو، نلاحظ أن العنف، أي العنف الناجم عن إنشاء مستوطنات جديدة وما يصاحب ذلك من إحباط، ما زال يطبع الحياة اليومية للسكان في تلك المنطقة. والحالة الراهنة تؤدي إلى مصدر دائم للتوتر في الميدان. وتؤدي الكثير من أعمال العنف، التي تتخذ أيضاً شكل الوحشية والاستخدام غير المتناسب للقوة ضد المدنيين، إلى سقوط عدد متزايد من الضحايا من النساء والأطفال. ويدين بلدي جميع أعمال العنف ضد المدنيين ويدعو إلى احترام الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ومن الضروري تحسين ظروف الاحتجاز ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وإنهاء الاعتقالات الجماعية والهجمات على المدارس التي يجب أن تكون، مثل دور العبادة، ملاذات آمنة. وبالمثل، من الضروري كفالة حماية الممتلكات، ولا سيما الماشية والإنتاج الزراعي للسكان.

السيد تيرومورتى (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته. وأرحب بالممثلين الدائمين لفلسطين وإسرائيل في جلستنا.

بينما ترحب الهند بالتفاعلات الرفيعة المستوى التي جرت مؤخرا بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية، فإننا ما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء التطورات الأخيرة على أرض الواقع، ولا سيما الهجمات العنيفة على المدنيين وقتلهم. وقد دأبنا على الدعوة لمناهضة جميع أعمال العنف. ونحث جميع الأطراف على اتخاذ خطوات فورية نحو الوقف الكامل للعنف.

إننا نتابع عن كثب التطورات في حي الشيخ جراح، حيث تصاعدت التوترات مرة أخرى بسبب الإخلاء غير القانوني المحتمل لبعض الأسر الفلسطينية. ويجب أن تتوقف الأعمال والتفريعات الاستقراطية الأخيرة من كلا الجانبين، والتي يمكن أن تعكس بسرعة مسار المكاسب التي تحققت حتى الآن. وناشد الحفاظ على الهدوء في حي الشيخ جراح ونشجع الأطراف على ممارسة ضبط النفس.

لقد اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) لإعادة تأكيد التزام المجتمع الدولي الثابت بمنع تفويض حل الدولتين. ويدعو الأطراف إلى منع جميع أعمال العنف ضد المدنيين والامتناع عن الأعمال الاستقراطية المتمثلة في التحريض والخطابات المؤججة للمشاعر، ويشدد على ضرورة وقف جميع الأنشطة الاستقراطية. وأي عمل يغير الوضع الراهن على أرض الواقع دون وجه حق ويقوض إمكانية تحقيق حل الدولتين، يجب تجنبه من أجل تحقيق المصالح الأكبر المتمثلة في كفالة السلام والاستقرار.

ويتعين على الأطراف بدلا من ذلك أن تركز على معالجة التحديات الأمنية والاقتصادية الملحة، بما في ذلك الحالة المالية غير المستقرة للسلطة الفلسطينية، وأن ترسم مسارا ملموسا لمناقشة القضايا السياسية الرئيسية. ونؤكد من جديد ضرورة الاستئناف المبكر للمسار السياسي ببدء مفاوضات ذات مصداقية بشأن جميع مسائل الوضع النهائي. وقد دعت الهند باستمرار إلى إجراء مفاوضات سلام مباشرة

هما الخيار الأمثل لإحراز تقدم ملموس في هذه المسألة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن خلق بيئة مؤاتية للسلام يتطلب حماية آفاق حل الدولتين ووقف الممارسات غير الشرعية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وفي هذا السياق، نشير إلى مواصلة بناء وتوسيع المستوطنات ومنها البدء مؤخرا ببناء وحدات استيطانية جديدة في الضفة الغربية فضلا عن مواصلة التهجير القسري للفلسطينيين، لا سيما في حي الشيخ جراح في القدس. كما تجدر الإشارة إلى هدم ومصادرة المنازل والمنشآت الفلسطينية خلال العام المنصرم واستمرار عرقلة حركة الفلسطينيين مما يفاقم الأوضاع الإنسانية والاقتصادية لهم. وفي هذا السياق، ينبغي أن تتحمل إسرائيل مسؤولياتها وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. كما نكرر تأكيدنا على ضرورة الحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم في القدس واحترام وصاية المملكة الأردنية الهاشمية على الأماكن المقدسة فيها.

وإنقلا إلى الأوضاع الصعبة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، نشدد على ضرورة أن يستمر المجتمع الدولي وكيانات الأمم المتحدة في اتخاذ خطوات ملموسة للاستجابة لاحتياجاتهم الإنسانية المتزايدة. فوفقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، يحتاج إثنان من كل خمسة فلسطينيين إلى شكل من أشكال المساعدات الإنسانية في العام ٢٠٢٢. أما قطاع غزة، فهو يعاني بالأخص من نقص كبير في المساعدات التنموية والغذائية والصحية لا سيما أن البنية التحتية فيها أخذت في الانهيار فضلا عن وصول نسبة البطالة هناك إلى ٤٤ في المئة. وعليه، تواصل دولة الإمارات تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني لا سيما في قطاع غزة، حيث تركزت جهودنا مؤخرا على مساعدته في التصدي للجائحة، بما في ذلك عبر دعم مستشفيات القطاع.

وختاماً، أكرر التزام دولة الإمارات بموقفها الراسخ الذي يتماشى مع الموقف العربي في دعم تحقيق استقلال دولة فلسطينية ذات سيادة، على حدود الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية وغيرها من المرجعيات الدولية المتفق عليها. وشكرا السيد الرئيس.

ذلك على وجه التحديد في وقت أصبح فيه التعاون المدني والمالي والأمني أمرا حاسما. وبالمثل، يحيط بلدي علما بأن بعض الفصائل السياسية لم تشارك في اجتماع المجلس المركزي، مما يدل على أن المصالحة بين الفلسطينيين لا تزال متوقفة.

ومن الأسباب الأخرى التي تبعث على الانزعاج استمرار العنف في القدس الشرقية، ولا سيما في حي الشيخ جراح. ونحث الزعماء السياسيين والدينيين على الامتناع عن الاستفزازات واستخدام الخطاب التحريضي.

شهدت الأسابيع الستة الأولى من عام ٢٠٢٢ هدم ١٣٠ مبنى فلسطينيا، مما تسبب في نزوح العديد من العائلات. وتحت المكسيك الحكومة الإسرائيلية على تعليق جميع أوامر الإخلاء.

إن توسيع وبناء المستوطنات الإسرائيلية يتعارض مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن. وتأسف المكسيك لهذه الممارسات وتدعو إلى الوقف الفوري لبناء مساكن إضافية في الأراضي الفلسطينية. وهذه الإجراءات الانفرادية لا توجع العنف فحسب، بل تقوض أيضا أي أمل في الأفق للتوصل إلى سلام عادل ومستدام.

بالإضافة إلى ذلك، فإن خطط إسرائيل لتوسيع المتنزهات الوطنية في حوض البلدة القديمة في القدس يمكن أن تقوض الطابع الديمغرافي والتاريخي والثقافي والديني للقدس. ونحضر على احترام المركز الخاص لهذه المدينة.

أخيرا، فإن الحالة المالية الهشة للسلطة الفلسطينية وأزمة الميزانية لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى تؤثر سلبا على توفير الخدمات الأساسية للسكان. ونؤكد مجددا أهمية استمرار المجتمع الدولي في تقديم الدعم المالي للشعب الفلسطيني.

قبل أن أختتم كلمتي، أكرر دعم المكسيك لحل الدولتين، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وهذا هو البديل الوحيد الذي سيتيح لنا إرساء أسس للسلام والأمن اللذين يتوق إليهما الفلسطينيون

بين إسرائيل وفلسطين، استنادا إلى الإطار المتفق عليه دوليا، مع مراعاة التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولة وشواغل إسرائيل الأمنية المشروعة.

إن غياب هذه المحادثات المباشرة بشأن المسائل السياسية الرئيسية له تكاليف غير متناسبة على الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، ولا يبشر بالخير بالنسبة للسلام الطويل الأجل. ندعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، ولا سيما المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، إلى إعطاء الأولوية لإحياء تلك المفاوضات.

وأود أن أختتم بياني بإعادة تأكيد التزام الهند الراسخ والثابت بالحل السلمي للقضية الفلسطينية. إن شراكة الهند الإنمائية مع السلطة الفلسطينية في جهودها لبناء الدولة والمساعدة المالية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى هي انعكاس لنفس الشيء. لقد أيدت الهند دائما حل الدولتين الذي يتم التوصل إليه عن طريق التفاوض، والذي يفرضي إلى إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة تتوفر لها مقومات البقاء وتعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها، جنبا إلى جنب وفي سلام مع إسرائيل، مع مراعاة الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل.

وتدعم الهند الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى حل شامل ودائم للنزاع، وهي على استعداد للإسهام بشكل بناء في الجهود المقبلة. السيدة **بوينزوسترو ماسيو (المكسيك)** (تكلمت بالإسبانية): أشعر بالإمتنان للإحاطة التي قدمها المنسق الخاص فينسلاند وأرحب بحضور الوفدين الإسرائيلي والفلسطيني.

مرة أخرى، سمعنا عن تدهور الحالة في الشرق الأوسط. سأشير اليوم إلى ثلاث مسائل هي: الحوار السياسي والمصالحة بين الفلسطينيين، والعنف والمستوطنات، والحالة المالية الهشة في فلسطين.

لا يزال الجمود في الحوار السياسي بين الطرفين مدعاة للقلق. وإعلان المجلس المركزي الفلسطيني مؤخرا أنه قرر تعليق الاعتراف بإسرائيل إلى أن تعترف إسرائيل بدولة فلسطين مثال على ذلك. ويأتي

حقائق لا رجعة فيها على أرض الواقع، واستعادة الآفاق السياسية لتنشيط عملية السلام على أساس القانون الدولي المعترف به عالمياً لإحلال السلام في الشرق الأوسط. ونحن مقتنعون بأن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين.

وثمة شرط أساسي آخر لكسر طوق هذا الجمود ألا وهو التغلب على الانقسامات في صفوف الفلسطينيين. ونرحب بجهود البلدان العربية، وخاصة مصر والجزائر، الرامية إلى تعزيز الحوار بين القوى السياسية الرئيسية في فلسطين. ولا يزال اقتراحنا بعقد اجتماع آخر بين الفلسطينيين في موسكو حالما يتمكن المشاركون من الاتفاق على نهج عامة وتضمنها في وثيقة ذات صلة، مطروحا على الطاولة.

وعلاوة على ذلك، نواصل التعاون مع الفلسطينيين والإسرائيليين، فضلا عن أصحاب المصلحة الدوليين والإقليميين، بما في ذلك في إطار المجموعة الرباعية للشرق الأوسط، وهي حاليا الشكل الوحيد المعترف به دولياً لدعم عملية السلام في الشرق الأوسط التي أقرتها قرارات المجلس. ونعزز مواصلة العمل بهمة مع شركائنا في المجموعة الرباعية سعياً منا إلى تعزيز فعالية عمل آلية الوساطة هذه من خلال تحديد خطوات جماعية للنهوض بتنفيذ حل الدولتين الذي أقرته الأمم المتحدة. ونؤكد مجدداً أهمية عقد اجتماع للمجموعة الرباعية على المستوى الوزاري، وضمان أن تعمل تلك الآلية بشكل وثيق مع الفلسطينيين والإسرائيليين وأصحاب المصلحة الإقليميين الرئيسيين.

وفي هذا الصدد، نود أن نوجه الانتباه إلى نقطة هامة أخرى. إن الظروف التي يمكن في ظلها حسم الصراع وبذل الجهود الجماعية ليست مثالية أبداً. ولو كان الأمر كذلك لما كان هناك صراع. ومع ذلك، إذا لم يتم القيام بعمل لأن البيئة غير مواتية بعد، فلن يُحرز أي تقدم. ولذلك، ندعو جميع أصحاب المصلحة إلى تقبل مبادراتنا.

نبرز أيضاً أهمية تقديم المساعدة الإنسانية الشاملة للمحتاجين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وغزة، وكذلك للاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المجاورة. ونحن من جانبنا ندعم جهود الوكالات الدولية المتخصصة، ولا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل

والإسرائيليين. وتكرر المكسيك أيضاً دعمها لجميع المبادرات التي تؤيد الحوار والمصالحة. ومن هنا ندعو إلى استئناف محادثات السلام على جناح السرعة.

الرئيس (تكلم بالروسية): سأتكلم الآن بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

نشكر تور وينسلاند على إحاطته الشاملة هن الحالة في الشرق الأوسط في سياق عملية السلام في الشرق الأوسط.

يتضح من الإحاطة الإعلامية التي قدمها المنسق الخاص أن الركود والجمود الفعلي للحوار الفلسطيني الإسرائيلي يؤديان إلى تصاعد العنف في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وإزاء هذه الخلفية، يستمر بناء المستوطنات وتوسيعها، وتستمر أيضاً عملية مصادرة الأراضي، والإخلاء القسري للفلسطينيين، وهدم المنازل، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، ومحاولات تغيير الوضع التاريخي الراهن لمجمع المسجد الأقصى.

من الشواغل المتزايدة الأخرى ما تردد عن ارتفاع حاد مؤخراً في هجمات المستوطنين والاستخدام غير المتناسب للقوة من جانب الجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، مما أدى إلى وقوع العديد من الضحايا المدنيين. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك عمليات الإخلاء وهدم منازل الأسر الفلسطينية على نحو بارز، الذي حدث في كانون الثاني/يناير في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية. وقد أدى ذلك الحادث إلى موجة من الاحتجاجات في شوارع فلسطين.

وعلاوة على ذلك، نشعر بالقلق إزاء خطط تل أبيب المعلنة لتوسيع النشاط الاستيطاني في مرتفعات الجولان المحتلة، الأمر الذي يتناقض بشكل مباشر مع أحكام اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩. ونشدد على موقف روسيا الذي لا يتغير، أي إننا لا نعترف بالسيادة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من سورية.

وفي هذا السياق، فإن المهام الرئيسية تتمثل في تحقيق الاستقرار الدائم، وتجنب الاستفزازات والخطوات الأحادية الجانب التي تنشئ

قوانين لمصادرة ممتلكات وأراض فلسطينية - سواء تلك التي كانوا يملكونها آنذاك أو تلك التي يعيشون فيها الآن. إنه الفصل العنصري.

إسرائيل تعلن حق اليهود في تقرير المصير في كل مكان في الأرض، ومع ذلك تحرم الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير في أي مكان في أرض أجداده. مرة أخرى، هذا هو الفصل العنصري.

يتم تطبيق قوانين مختلفة على المستوطنين الإسرائيليين والفلسطينيين الخاضعين للاحتلال، والتي تمنح امتيازات صريحة لمن يتواجدون بصورة غير قانونية على أرضنا وتميز ضد سكانها الشرعيين. هذا هو الاستعمار الاستيطاني والفصل العنصري.

إن سياسات تقسيم المناطق والتخطيط الإسرائيلية تضمن حبس الفلسطينيين، عندما لا تقوم بتهجيرهم قسرا إلى المناطق التي كانوا يعيشون فيها أصلا قبل عقود، فضلا عن منح التوسع غير المحدود للمستوطنين الإسرائيليين. إنه الحد الأقصى من الجغرافيا الفلسطينية مع الحد الأدنى من الديموغرافيا الفلسطينية. إنه الفصل العنصري كما تقول الكتب المدرسية.

في القدس الشرقية المحتلة، لا يستطيع الفلسطينيون البناء إلا في حدود ١٣ في المائة من المدينة، التي تم أصلا بناء معظمها. ويتعين عليهم مشاهدة منازلهم وهي تُهدم بينما تنمو المستوطنات في كل مكان من حولهم، وتصل إلى عتبات منازلهم.

وفي ما تُسمى بالمنطقة جيم من الضفة الغربية المحتلة، يتم حصر الفلسطينيين في ١ في المائة من الأرض، في حين أن ثلثي تلك المنطقة، بما فيها غور الأردن وموارده، تتم مصادرتها وتكريسها للمستوطنات الإسرائيلية. وتنشئ إسرائيل ما تُسمى بالمتنزهات الوطنية كزريعة لمصادرة أرضنا بينما يتم اقتلاع الأشجار التي يبلغ عمرها آلاف السنين. كل هذا هو الفصل العنصري.

وفي قطاع غزة، عانى مليون فلسطيني من حصار مستمر منذ ١٥ عاما ومن العدوان تلو الآخر، والذي يستهدف الجميع ولا يرحم أحدا.

إسرائيل ترى أن حقها في الأمن يبرر جميع جرائمها، ولكنها تحرم الشعب الفلسطيني من حقه في الأمن، وتحرمه من أبسط أشكال الحماية

اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وفي هذا الصدد، نستعري الانتباه إلى نداءات الوكالة التي وجهتها إلى المجتمع الدولي بشأن جمع الأموال التي تمس الحاجة إليها حتى تتمكن من مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية الشاملة إلى اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط. وما برحت روسيا تقدم الدعم المالي المستمر للأونروا من خلال التبرعات السنوية لميزانيتها.

أستأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة للمراقب الدائم لدولة فلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم،

سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة المهمة وعلى قيادة الاتحاد الروسي لمجلس الأمن في شهر شباط/فبراير. وأشكر أيضا السيد تور وينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته عن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وفي معرض حديثه إلى أحد الصحفيين عن قراري بالكلام في المجلس اليوم، أجاب: "لماذا؟ صوتكم ستغمره طبول الحرب". ولكن في بلدي الحرب مستمرة، حتى حين لا يمكن سماع طبولها. إنها حرب تُشن يوميا ضد شعبنا منذ قرابة ٧٥ عاما الآن. إنها حرب نزع الملكية والتشريد والحرمان من الحقوق. وهي حرب تُشن على جيل فلسطيني تلو الآخر؛ حرب يتحملها الفلسطينيون منذ لحظة ولادتهم، وفي كل جانب من جوانب حياتهم، وحتى بعد وفاتهم.

إسرائيل تعلن أنه إذا كان المرء يهوديا فله الحق في العودة وهو حق صمد أمام مرور آلاف السنين، ولكنها تغضب لأن الفلسطينيين ما زالوا يطالبون بحقهم في العودة إلى الأرض والديار التي اقتُلِعوا منها قبل ٧٠ عاما. وهي لا ترى المفارقة في غضبها وإنكارها لحقهم في العودة. ما سبب ذلك؟ الجواب هو: الفصل العنصري.

تقول إسرائيل إنه يحق لليهود الإسرائيليين استعادة واسترداد أية ممتلكات كانت بحوزتهم قبل عام ١٩٤٨. وفي الوقت نفسه، أصدرت

وأى حق في الدفاع عن نفسه. إن إسرائيل تقتل وتشوه الفلسطينيين - بمن فيهم الأطفال والنساء والمسنون والمعوقون، في الشوارع وفي مدارسهم وفي منازلهم - وتدعي صراحة أنها ليست مطالبة بالمحاسبة على أفعالها. لماذا؟ مرة أخرى، الفصل العنصري.

وتقول إسرائيل إنه فعل همجي أن يتم احتجاز الجثامين وحرمان

أحباء الموتى من قدرتهم على دفن موتاهم دفنا كريما. إلا أنها بذلك تشير فقط إلى احتجاز جثامين اليهود الإسرائيليين - لأنها لا ترى أي مشكلة في احتجاز جثامين المئات من الفلسطينيين حتى يومنا هذا، وبعضها لأكثر من ثلاثة عقود. وكلنا نعرف السبب في ذلك: الفصل العنصري.

لكنه الفصل العنصري. وإذا كان بمقدور إسرائيل الطعن في الوقائع أو القانون لما لجأت إلى مثل هذه الحملات التشويهية القاسية. إن الحجج غير المنطقية والغير ملتزمة بالقانون ولا تحترم حقوق الإنسان هي العدوان الذي تختاره إسرائيل. وقد لا يكون المجلس مستعدا لاستخدام كلمة "الفصل العنصري"، ولكن الفصل العنصري هو واقعنا منذ زمن الآن. وقد تغضب إسرائيل من كلمة "فصل عنصري"، ولكن ينبغي لكل شخص آخر أن يغضب من هذه السياسة.

لقد كفلت القوانين والمحاكم الإسرائيلية إفلات المستوطنين الإسرائيليين وقوات الاحتلال الإسرائيلية من العقاب، بينما تجرم وجود الفلسطينيين في أراضيهم وكفاحهم المشروع من أجل الحرية. هذا هو الاضطهاد والفصل العنصري.

إسرائيل تصنف المدافعين الفلسطينيين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني الفلسطينية بأنهم إرهابيون، في حين أن القادة الإسرائيليين، الذين يحرضون على إرهاب الدولة وإرهاب المستوطنين أو يرتكبون بأنفسهم أعمالا إرهابية، يجلسون داخل الكنيست الإسرائيلي والحكومة الإسرائيلية.

لقد اعتقلت إسرائيل ما يقرب من مليون فلسطيني خلال احتلالها، ليس بسبب ما فعلوه ولكن بسبب هويتهم. ومع ذلك لم يُدان إسرائيلي واحد على جميع الجرائم المرتكبة بحق شعبنا. إن السلطة القائمة بالاحتلال بريئة دائما، والشعب الخاضع لاحتلالها مذنب دائما.

لقد أعلنت إسرائيل أن الأعمال التي كان ينبغي إدانتها بموجب القانون الدولي هي أعمال مقبولة إذا ارتكبتها إسرائيل، معلنة بصوت عال أن أي شيء آخر سيكون ببساطة معاديا للسامية. إن إدانة مجلس الأمن للمستوطنات معادية للسامية. ودعوة الجمعية العامة إلى أعمال الحقوق الفلسطينية وتحقيق سلام عادل ودائم على أساس القانون الدولي هي دعوة معادية للسامية. ومجلس حقوق الإنسان الذي يدعو

قبل شهر واحد، أتى الممثل الإسرائيلي بحجر إلى هذه القاعة لمساعدة الأعضاء على تصور عنف الفلسطينيين الذي يواجهه الإسرائيليون (انظر S/PV.8950). أنا آسف للغاية، ولكن أبواب هذه القاعة لا يمكنها أن تتسع لطائرات إف-١٦ والدبابات والسفن الحربية وسيارات الجيب العسكرية والطائرات المسيرة والقنابل والقذائف الإسرائيلية أو بقية ترسانتها العسكرية الجبارة. ولا يمكنها أن تتسع لشوارع القدس أو الخليل أو قطاع غزة أو غور الأردن أو القرى التي تتعرض للإرهاب والهجمات المتواصلة من المستوطنين الإسرائيليين. ولا يمكنها أن تتسع لملايين اللاجئين الفلسطينيين المحرومين من الحق في دخول أراضيهم. ولا تتسع لفلسطيني قرية العراقيب في النقب، التي هدمتها إسرائيل ١٩٧ مرة وأعاد الفلسطينيون بنائها ١٩٨ مرة. وتُظهر العراقيب، إلى جانب بيتا وبلعين وخان الأحمر والشيخ جراح وسلوان والشجاعة وبيت حانون وبيت لاهيا وزيتون والخضر ونابلس وجنين وكل مخيمات اللاجئين، أن الفصل العنصري حقيقي. وتبين أيضا أن شعبنا لن يستسلم له.

وقد أصبح الجميع ضد الفصل العنصري في جنوب أفريقيا بمجرد هزيمته. غير أن التاريخ يتذكر جيدا أولئك الذين حاربوه بالفعل. وقد كانت إسرائيل حليفا لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. وهذا ليس مستغربا نظرا لأنهما يتشاطران نفس الرؤية وذات السياسات.

لقد اعتقلت إسرائيل ما يقرب من مليون فلسطيني خلال احتلالها، ليس بسبب ما فعلوه ولكن بسبب هويتهم. ومع ذلك لم يُدان إسرائيلي واحد على جميع الجرائم المرتكبة بحق شعبنا. إن السلطة القائمة بالاحتلال بريئة دائما، والشعب الخاضع لاحتلالها مذنب دائما.

لقد أعلنت إسرائيل أن الأعمال التي كان ينبغي إدانتها بموجب القانون الدولي هي أعمال مقبولة إذا ارتكبتها إسرائيل، معلنة بصوت عال أن أي شيء آخر سيكون ببساطة معاديا للسامية. إن إدانة مجلس الأمن للمستوطنات معادية للسامية. ودعوة الجمعية العامة إلى أعمال الحقوق الفلسطينية وتحقيق سلام عادل ودائم على أساس القانون الدولي هي دعوة معادية للسامية. ومجلس حقوق الإنسان الذي يدعو

لقد اعتقلت إسرائيل ما يقرب من مليون فلسطيني خلال احتلالها، ليس بسبب ما فعلوه ولكن بسبب هويتهم. ومع ذلك لم يُدان إسرائيلي واحد على جميع الجرائم المرتكبة بحق شعبنا. إن السلطة القائمة بالاحتلال بريئة دائما، والشعب الخاضع لاحتلالها مذنب دائما.

لقد أعلنت إسرائيل أن الأعمال التي كان ينبغي إدانتها بموجب القانون الدولي هي أعمال مقبولة إذا ارتكبتها إسرائيل، معلنة بصوت عال أن أي شيء آخر سيكون ببساطة معاديا للسامية. إن إدانة مجلس الأمن للمستوطنات معادية للسامية. ودعوة الجمعية العامة إلى أعمال الحقوق الفلسطينية وتحقيق سلام عادل ودائم على أساس القانون الدولي هي دعوة معادية للسامية. ومجلس حقوق الإنسان الذي يدعو

لقد أعلنت إسرائيل أن الأعمال التي كان ينبغي إدانتها بموجب القانون الدولي هي أعمال مقبولة إذا ارتكبتها إسرائيل، معلنة بصوت عال أن أي شيء آخر سيكون ببساطة معاديا للسامية. إن إدانة مجلس الأمن للمستوطنات معادية للسامية. ودعوة الجمعية العامة إلى أعمال الحقوق الفلسطينية وتحقيق سلام عادل ودائم على أساس القانون الدولي هي دعوة معادية للسامية. ومجلس حقوق الإنسان الذي يدعو

لقد أعلنت إسرائيل أن الأعمال التي كان ينبغي إدانتها بموجب القانون الدولي هي أعمال مقبولة إذا ارتكبتها إسرائيل، معلنة بصوت عال أن أي شيء آخر سيكون ببساطة معاديا للسامية. إن إدانة مجلس الأمن للمستوطنات معادية للسامية. ودعوة الجمعية العامة إلى أعمال الحقوق الفلسطينية وتحقيق سلام عادل ودائم على أساس القانون الدولي هي دعوة معادية للسامية. ومجلس حقوق الإنسان الذي يدعو

الديمقراطية الوحيدة النابضة بالحياة في الشرق الأوسط، دولة إسرائيل. وردا على إطلاق حماس للصواريخ، صوت مجلس حقوق الإنسان على إنشاء لجنة تحقيق يُفترض أن تكون محايدة ونزيهة. غير أن الحقيقة أن لجنة التحقيق هذه أبعد ما تكون عن الحياد والنزاهة. والواقع أن إنشاء لجنة تحقيق محايدة ونزيهة حقاً من شأنه أن يبطل تماماً غرضها الحقيقي: نزع الشرعية عن دولة إسرائيل. ففي نهاية المطاف، كان مجلس حقوق الإنسان يتمسك فحسب بالتقليد المتمثل في استهداف إسرائيل وتشويه صورتها بكل طريقة ممكنة، وهو تقليد سائد تماماً بين هيئات الأمم المتحدة.

ويفعل المجلس ذلك في بعض الأحيان من أجل غض الطرف عن الجرائم اللا إنسانية التي يرتكبها أعضاء مجلس حقوق الإنسان ضد شعوبهم كل يوم والتستر عليها. فهل يمكن لأحد أن ينظر في عيني ويقول لي بصدق إن إسرائيل ليست الدولة العضو الأكثر تعرضاً للتمييز في الأمم المتحدة؟ ومُنحت لجنة التحقيق تلك نطاقاً مفتوحاً لم يسبق له مثيل، من حيث إطارها الزمني وتغطيتها الجغرافية على حد سواء. فهل يمكن لأي شخص راجح العقل أن يبرر حصول هذه اللجنة على هذه الميزانية الكبيرة؟ فميزانيتها تبلغ تقريباً ضعف ميزانية اللجنتين اللتين تحققان في أمر سورية وفنزويلا، اللتين تعتبران من أسوأ منتهكي حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

والأهم من ذلك، هل يمكن أن تثمر تلك اللجنة عن نتائج غير متحيزة عندما تكون آراء جميع أعضائها معادية لإسرائيل؟ ولذلك ترفض إسرائيل التعاون مع تحقيق متحيز حدد استنتاجاته ضد إسرائيل وكتبها قبل حتى أن يبدأ عمله. وهذا التحقيق المشوه ليس سوى الأحدث في سلسلة طويلة من الإجراءات السامة المناهضة لإسرائيل التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان.

غير أننا لسنا في موسم مفتوح لاستهداف إسرائيل فحسب بالنسبة لهيئات الأمم المتحدة المتحيزة. فقد اختارت منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتش وغيرهما ممن تُسمى بمنظمات حقوق الإنسان شن حرب جهادية ضد الديمقراطية الوحيدة النابضة بالحياة في الشرق الأوسط. وتمكنت بعض من هذه المنظمات، وهي نفسها التي

وشعبنا قادر على الصمود، وسيواصل كفاحه المشروع من أجل الحرية والكرامة، بغض النظر عما يفعله بقية العالم.

غير أننا في الحقيقة بحاجة إلى تعبئة دولية. وتقف الشعوب في جميع أنحاء العالم إلى جانبنا. وقد أدان جميع الحاضرين سياسات إسرائيل وأعمالها غير القانونية. بيد أن الإدانات وحدها لن تكفي أبداً لردع إسرائيل. وقد حان الوقت لترجمة الأقوال إلى أفعال توفر الحماية لجميع أفراد شعبنا الذي طالت معاناته وتنتهي هذا الاحتلال غير القانوني وهذا الفصل العنصري.

السيد إردان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): بينما أمضى آساف أفيغال العامين الماضيين يعمل من المنزل، كان هناك أحد مسرورا لأن آساف يقضى الكثير من الوقت في المنزل. كان إيدو، ابن آساف البالغ من العمر ٥ سنوات، ذلك الشخص، وكان يأتي باستمرار إلى مكتبه ويقول: "أبي، كفى شاشات، تعال لعب معي". ورغم أن آساف لم يكن لديه الوقت دائماً في ذلك الحين، فإنه اليوم على استعداد لتقديم أي شيء مقابل ولو دقيقة واحدة أخرى مع طفله الجميل. غير أنه من المأسوي أن آساف لن يلعب أبداً مع إيدو مرة أخرى. وكان من المفترض أن يبلغ إيدو السادسة من عمره في هذا اليوم تحديداً، لكنه سيبقى إلى الأبد في الخامسة من عمره. وقد قضى ذلك الطفل البريء لحظاته الأخيرة متكعوراً في غرفة للاحتماء محاولاً حماية نفسه من وابل آخر من الهجمات الصاروخية التي تشنها حماس.

وعلى الرغم من أنه كان مختبئاً في ملجأ خرساني، اخترقت شظية طائشة النافذة وقتلته. وكان إيدو، مثل العديد من المدنيين الإسرائيليين الآخرين، هدفاً لتلك الهجمات، لأن حماس، تلك المنظمة الإرهابية المتطرفة، تطلق صواريخ تستهدف عمداً السكان المدنيين، وكل ذلك بهدف تدمير دولة إسرائيل.

وقد اعترفت بلدان في جميع أنحاء العالم بكون حماس منظمة إرهابية، وهذه حقيقتها، ولكن من المحزن أن مجلس الأمن لم يفعل ذلك. ومما يثير الصدمة أنه على الرغم من نية حماس الواضحة لقتل المدنيين الإسرائيليين واستخدام سكانها دروعاً بشرية، واصلت الأمم المتحدة القيام بما تجيد فعله على أفضل وجه. فقد شرعت في شيطنة

على المرتكبين الحقيقيين لهذه الجرائم. وفي حين أن هذه المنظمات، بالإضافة إلى هيئات الأمم المتحدة، تقضي ساعات وموارد لا تُحصى في شيطنة إسرائيل، من أجل العثور على تمييز حقيقي وانتهاكات لحقوق الإنسان فإنها ليست مضطرة إلى النظر بعيداً. كل ما عليها فعله هو النظر في كيفية معاملة السلطة الفلسطينية وحماس للمعارضين السياسيين والأقليات والنساء ومجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية. أين هي التقارير التي تدين القانون الفلسطيني الذي يهدد بالسجن مدى الحياة لمن يبيع أرضاً لشخص ما لمجرد أنه وُلد يهودياً؟ أين شجب المنظمات الإنسانية لسياسة الدفع مقابل القتل التي تنتهجها السلطة الفلسطينية؟

في الأسبوع الماضي فقط، واصل الرئيس عباس التحريض على قتل اليهود:

”لو لم يتبق لنا سوى قرش واحد، لدفعناه لعائلات الشهداء والسجناء“.

فبدلاً من تحسين حياة شعبه، يفضل الرئيس عباس تحفيز أعمال الإرهاب. أين الاحتجاج على ذلك؟ بينما يعيش مليوناً عربياً كمواطنين أحرار في دولة إسرائيل، حين يقود سائقون إسرائيليون سياراتهم عن طريق الخطأ إلى رام الله أو نابلس أو جنين فإن الغوغاء الفلسطينيين المتعطشين للدماء يعدمونهم على الفور. هكذا تبدو أجيال التحريض والمعاداة المؤسسية للسامية. وإذا سأل المرء لماذا لا تستحق أشكال التمييز والعنف هذه إجراء تحقيق في مجال حقوق الإنسان، ينبغي عند ذلك أن يكون الجواب واضحاً جداً. كل هذه التقارير واللجان لديها هدف واحد، وهدف واحد فقط. هدفها ليس المساعدة في حل النزاع أو الدفاع عن حقوق الإنسان. هدفها الوحيد هو نزع الشرعية عن وجود إسرائيل ذاته. وحتى في هذه المناقشة، كما هو الحال في كل مناقشة بشأن الشرق الأوسط، يقضي المجلس معظم وقته في الاستماع إلى مزاعم مكررة ضد إسرائيل من المراقب الفلسطيني، الذي يمثل ذات الهيئة التي هي نفسها تشجع على الكراهية والتحريض والعنف والإرهاب.

لم تجد الوقت لكتابة تقارير عن سورية أو ميانمار أو إيران أو غيرها من مرتكبي الانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان، أن تجد الوقت لكتابة مئات الصفحات التي تهدف لنزع الشرعية عن وجود إسرائيل. وقد حاولت تلك التقارير الأخيرة وصم إسرائيل بادعاءات سخيفة واتهامات شنيعة. ويمكن للمرء أن يرى الحملة التي بدأت هنا اليوم على الكمامة الواقية التي يرتديها نظيري.

ولكن كونوا متأكدين أنها حملة مشتركة بين تلك المنظمات والفلسطينيين، تتمثل مهمتها في نزع الشرعية عن إسرائيل كدولة ديمقراطية يهودية. غير أن إلقاء نظرة سريعة على دولة إسرائيل المتنوعة أكثر من كاف لإظهار أنه لا أساس من الصحة لتلك الاتهامات.

فهل يمكن لأي شخص أن ينظر في عيني بأمانة ويقول لي إن إسرائيل، البلد الذي يحمي المساواة الاجتماعية والسياسية لجميع مواطنيه، مذنب بالظلم الممنهج؟ ذلك البلد الذي يعمل فيه أطباء عرب وأعضاء برلمان عرب ووزراء عرب إلى جانب نظرائهم اليهود؟ هل يمكن لأي شخص مذهب أن يبرر ربط إسرائيل بهذا الشكل الأكثر فظاعة من التمييز؟

في هذا الأسبوع تحديداً، انتخب خالد كابوب، وهو قاض مسلم، في إسرائيل لعضوية المحكمة العليا الإسرائيلية، في حين عُينت عضوة إسرائيلية عربية في برلماننا قنصلاً عاماً لإسرائيل في شنغهاي.

هذه التقارير الوهمية لديها من الجرأة ما يمكنها من تجاهل الحقائق والتركيز على الافتراءات وترديد الأكاذيب التي تروج لها المنظمات الإرهابية والسلطة الفلسطينية الفاسدة لمجرد استهداف إسرائيل ونزع الشرعية عنها كدولة يهودية.

ولحسن الحظ، أدانت هذه المرة البلدان الديمقراطية المراعية للأخلاق وذات الذهن المماثلة هذه التقارير المشينة، في حين أن الجماعات الإرهابية والمراقب الفلسطيني كانوا وحدهم الذين أشادوا بها وأشاروا إليها اليوم. إن التدقيق هو أداة بالغة الأهمية لأي ديمقراطية، ولكن ينبغي لهذه الأكاذيب التحريضية والاتهامات المؤسفة أن تقتصر

ونتيجة لبنود هذا الانقضاء الذي يقترب بسرعة والمدرجة في خطة العمل الشاملة المشتركة، سيسمح الاتفاق الإيراني المتجدد لآيات الله بتطوير وتشغيل أجهزة الطرد المركزي الأكثر تقدماً، مع تقليص وقت التوصل إلى إيران نووية إلى الصفر تقريباً.

وفي حين لا يزال العالم، بما في ذلك مجلس الأمن، يغض الطرف عن تطلعات إيران المدمرة والخطيرة فإن دولة إسرائيل لن تتردد في التصرف على النحو المطلوب. إيران عند العتبة النووية تشكل تهديداً وجودياً لإسرائيل. وفي حين يرفض المجلس مراراً وتكراراً التصدي لذلك، فإن إسرائيل ستعمل على ضمان سلامة مواطنيها. لن تلتزم إسرائيل بالنتيجة المحققة في فيينا وستواصل الاحتفاظ بكامل حريتها للتصرف في أي مكان وأي وقت ودون أية قيود من أجل الدفاع عن أمنها. وسنفعل كل ما هو ضروري لوقف حملة إيران النووية ومواجهة التهديد الذي تشكله جيوشها من وكلاء الإرهاب.

اليوم كان من المفترض أن يحتفل إيدو أفيغال، صبي حلو وبريء، بعيد ميلاده السادس. إلا أنه، وكما نعلم جميعاً، لن يحتفل به أبداً. لا أحد منا يريد أن يرى طفلاً آخر يقع ضحية لهذا العنف. ولكن من المخزي أنه حين يقع أطفال إسرائيليون ضحايا للإرهاب فإن صمت المجلس يصم الأذان. من واجب المجلس وهذه المؤسسة أن يكفلاً عدم قتل المزيد من الأطفال مثل إيدو بسبب هذه الأعمال الإرهابية المشينة. وبينما يتأرجح العالم على حافة هاوية مظلمة، فإن تحويل اللوم والتركيز إلى غير أماكنهما يزيد بالتأكيد من تعريض توازننا الهش للخطر. يجب ألا يكون محور هذه المناقشة بعد الآن دولة إسرائيل، وخاصة في وقت أصبح فيه نظام دعا علناً إلى إبادة إسرائيل على وشك أن يصبح نووياً. لقد حان الوقت لإسقاط كل الأكاذيب والتحريفات التي تستهلك الكثير من وقت المجلس والتركيز على القضايا الملحة المطروحة. فهذا هو السبيل الوحيد لضمان مستقبل للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط والعالم.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠

لقد وقع خلال الشهرين الماضيين قرابة ٥٠٠ هجوم إرهابي ضد إسرائيليين، ٥٠٠ هجوم - قرابة ٥٠٠ حادثة إلقاء حجارة وقنابل حارقة وإطلاق نار وطعن ضد إسرائيليين، كل ذلك خلال أقل من شهرين. وعلى الرغم من أن تلك الهجمات هي العقبة الرئيسية أمام السلام إلا أنها ليست محور هذه المناقشة. وليست محوراً أبداً.

بينما نجلس هنا نناقش منازعات قانونية ومزاعم كاذبة، تلقي سحب الاضطرابات والعنف والحرب بظلال كثيفة على شتى أنحاء العالم. وقد يتساءل المرء عن الحاجة الملحة إلى تحويل مناقشة شهرية مغلقة إلى مناقشة مفتوحة، بينما تجري مناقشة مسائل حاسمة للأمن العالمي في الجمعية العامة في الوقت الذي نتكلم فيه هنا.

وإذا كنا هنا اليوم لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط، فإن التهديد الحقيقي للمنطقة يجب أن يكون هو محور هذه الجلسة. إيران، الدولة الأولى في العالم الراعية للإرهاب، تنتشر الفوضى والموت في جميع أنحاء المنطقة. إنها تمول جيشاً من ستة وكلاء إرهابيين، مكرسين لإرساء هيمنة شيعية في جميع أنحاء المنطقة. فمع وجود حماس والجهاد الإسلامي في غزة، وحزب الله في لبنان وسورية، والحوثيين في اليمن، فإن النظام الإيراني عازم على إشاعة الدمار في كل مكان يحل فيه.

وإذا كانت هذه هي الطريقة التي تتصرف بها إيران الآن، فمن المخيف أن نتخيل كيف ستبدو المنطقة حين تصبح إيران دولة من دول العتبة النووية. في الأسبوع الماضي فقط، أعلن حسن نصر الله، زعيم حزب الله، بفخر عن قدرته على صنع صواريخ دقيقة وطائرات هجومية مسيرة في لبنان بمساعدة إيران. كيف سيكون الوضع عندما يكونون محميين بمظلة نووية إيرانية؟ إذا أطلق الحوثيون الآن طائرات مسيرة وصواريخ ضد المدنيين، فكم ستصبح تلك الهجمات أسوأ بمجرد أن يحصل رعاتهم الإيرانيون على ترسانة نووية وتدفقات نقدية؟

من المؤسف أن النتيجة المتوقعة للمفاوضات الجارية في فيينا ستؤدي إلى اتفاق من شأنه أن يخلق شرقاً أوسط أكثر اضطراباً وعنفاً.